الأنباء
الاربعاء 31 اكتوبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال افتتاح دور الانعقاد (هاني الشمري)

صاحب السمو افتتح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة

الأمير: لماذا كل هذا السباق المحموم على تقديم الاستجوابات ولماذا الإصرار على استجواب رئيس مجلس الوزراء؟

حسين الرمضان
سامح عبدالحفيظ
رشيد الفهم ـ بدر السهيل

دعا صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الى الحرص على النظام الديموقراطي والدفاع عنه وصيانته من كل تجاوز على قيمه أو تعسف في ممارسته.

وأكد سمو أمير البلاد في كلمته خلال افتتاح دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الـ15 لمجلس الأمة أمس ايمانه بالديمقراطية فكرا ونهجا وممارسة وحرصه على دعمها.

واشار سموه الى انه مازالت هناك ممارسات سلبية ومواقف وطروحات ومشاريع عبثية لا تخدم في حقيقتها مصلحة الوطن بل تسعى الى التكسب الانتخابي أو تخدم مصالح شخصية أو أجندات خاصة على حساب مصلحة الكويت العليا.

واضاف سموه ان هذه الممارسات السلبية تارة تعزف على أوتار الطائفية البغيضة وتارة تطرح مشاريع براقة تدغدغ عواطف البسطاء، مشيرا الى انها في حقيقتها تلحق ضررا بليغا بالدولة والمجتمع حاضرا ومستقبلا.

وقال سموه انه «بحكم موقع المسؤولية والأمانة التي احملها في عنقي أقول بكل صراحة وجدية: لن اسمح بأن نحيل نعمة الديموقراطية التي نتفيأ بظلالها الى نقمة تهدد الاستقرار في بلدنا تهدم البناء وتعيق الانجاز».

فيما يلي نص كلمة سمو الأمير:

«بسم الله الرحمن الرحيم

(ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا)

صلى الله عليه وسلم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إخواني وأبنائي رئيس وأعضاء مجلس الأمة المحترمين

أحييكم أطيب تحية ونحن نلتقي اليوم بافتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة وبعون الله وتوفيقه نفتتح أعمال هذا الدور ونسأله تعالى أن يسدد خطانا نحو المزيد من العمل والإنجاز لخدمة كويتنا الغالية وأهلها الأوفياء.

نحمد الله ونسجد له شاكرين ما أكرمنا من نعم كثيرة أعظمها الأمن والأمان الذي يتمتع به كل من تظله سماء هذه الأرض الطيبة يعيش آمنا مطمئنا على نفسه وأهله وعرضه وماله في ظل شامل من الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية وسيادة القانون كما نحمده تبارك وتعالى على ما أنعم به على هذا البلد الطيب وأهله الكرام من خير عميم ورزق وفير يسر لهم أسباب الحياة الكريمة ورغد العيش فلله الشكر والفضل والمنة.

إخواني..... أبنائي

إن الحرص على نظامنا الديموقراطي والدفاع عنه قدرنا علينا أن نتمسك به ونصونه من كل تجاوز على قيمه أو تعد على حدوده أو تعسف في ممارسته لكي لا يصبح معول هدم وتخريب وأداة لهدر مقدرات هذا البلد وتقويض مقوماته.

وإذ نؤكد مجددا إيماننا بالديمقراطية فكرا ونهجا وممارسة وحرصنا عليها ودعمنا لها فقد عملنا وسنظل نعمل على ترسيخها ورفع قواعدها وكنا نأمل ونتطلع وقد مضى على انطلاقتها الحديثة أكثر من خمسين عاما أن تكون قد بلغت أو قاربت مرحلة النضج والرشاد ولكنه من المؤسف ان كثيرا من ذلك لم يتحقق ورغم تقديري للأداء الإيجابي المسؤول الذي يشهده المواطن لدى كثير من الأخوة الأعضاء فما زلنا نشهد ممارسات سلبية ومواقف وطروحات ومشاريع عبثية لا تخدم في حقيقتها مصلحة الوطن بل تسعى إلى التكسب الانتخابي أو تخدم مصالح شخصية أو أجندات خاصة على حساب مصلحة الكويت العليا تارة بالعزف على أوتار الطائفية البغيضة وتارة بطرح مشاريع براقة المظهر تدغدغ عواطف البسطاء ولكنها في حقيقتها تلحق ضررا بليغا بالدولة والمجتمع حاضرا ومستقبلا وتارة أخرى بالتمادي بمخالفة الدستور والقانون ترويجا لمكاسب شخصية وبطولات وهمية حتى وإن أدى ذلك إلى إرباك الأمور في البلاد وتعطيل مصالح المواطنين وعرقلة عمل الدوائر والمؤسسات كل ذلك بالمجافاة لروح الدستور والمخالفة لمقاصده الأساسية... فلماذا كل هذا السباق المحموم على تقديم الاستجوابات؟!! ولماذا الإصرار على تقديم الاستجوابات لرئيس مجلس الوزراء في أمور تدخل في اختصاص وزراء آخرين؟! بالمخالفة للدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولقرارات المحكمة الدستورية التفسيرية الواضحة!!! وإذا كانت الحقوق الدستورية للنائب واجبة الاحترام فإن من الضروري إدراك أن تلك الحقوق ليست حقوقا مطلقة فهي مقيدة بشروط وضوابط تكفل انضباطها وعدم انحرافها وخروجها عن غاياتها وأهدافها.. ولا يجوز بمن أنيط بهم الحفاظ على الدستور والقوانين مخالفتها!! وعلى مشرعي القوانين ومنفذيها أن يكونوا هم القدوة الحسنة باحترامها والالتزام بها لكي ينضبط العمل البرلماني في مساره الإيجابي المنشود.

فما قيمة وجدوى أحكام الدستور والقوانين وقرارات المحكمة الدستورية إذا تم تجاوزها؟!!... وبحكم موقع المسؤولية والأمانة التي أحملها في عنقي أقول بكل صراحة وجدية: لن أسمح بأن نحيل نعمة الديموقراطية التي نتفيأ بظلالها إلى نقمة تهدد الاستقرار في بلدنا وتهدم البناء وتعيق الإنجاز!!

تعلمون أنني من جيل المؤسسين المخضرمين أعضاء المجلس التأسيسي الذي كانت مهمته إعداد مشروع الدستور ومازلت أذكر ـ ولا شك أن الأخوة الأحياء من أعضاء المجلس التأسيسي متعهم الله بموفور الصحة والعمر المديد كذلك يذكرون ـ ما حفلت به مداولات ومناقشات المجلس التأسيسي ولجانه من المخاوف والهواجس والمحاذير من احتمالات إساءة استغلال بعض نصوص الدستور مستقبلا، ومن المحزن أن كثيرا من تلك المخاوف والهواجس والمحاذير قد تحقق واقعا اليوم وإذا رجعتم إلى سجلات المجلس التأسيسي ولجانه فسترون بأنفسكم حقيقة ذلك.

إخواني... أبنائي

أدعو الجميع الى الارتقاء الى مستوى مسؤوليتهم الوطنية والمبادرة الى العمل الجاد لوقف تردي الممارسة البرلمانية وتصويب مسيرتها والمحافظة على نظامنا الديموقراطي وصيانته من كل تجاوز على قيمه او تعد على حدوده او تعسف في ممارسته، وفي هذا الصدد لا يفوتني ان اثمن بكل التقدير الحرص الصادق والدور الإيجابي المشهود الذي يقوم به الأخ رئيس مجلس الأمة في تجسيد التعاون البناء بين المجلس والحكومة والتعامل مع سلبيات بعض الممارسات البرلمانية والعمل على احتوائها.

اخواني...ابنائي

اتخذت الحكومة ـ بمبادرة حازمة من سمو رئيس مجلس الوزراء ـ إجراءات قانونية بشأن عمليات جرت في بعض الوزارات ورأت منها الحكومة شبهات اعتداء على المال العام وإذ نؤكد مباركتنا ودعمنا لكل خطوة جادة تهدف الى الإصلاح ومكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين وحماية المال العام فإننا ندعو الى التحقق والتثبت والتأكد قبل توجيه الاتهام حرصا على كرامات الناس وعدم التشهير بهم، فالمتهم بريء حتى تثبت ادانته.

ان امام الحكومة ـ إضافة الى المستجدات الخطيرة خارجيا ـ جملة من التحديات الكبيرة محليا منها تعزيز الاستقرار وصيانة الوحدة الوطنية وإصلاح الاقتصاد الوطني ومكافحة الفساد ورعاية الشباب وتطوير التعليم وتحسين مستوى خدمة الصحة العامة وسائر الخدمات في البلاد وتمثل التنمية الاقتصادية واستقرار الاقتصاد الوطني عنصرا أساسيا في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية وأدعو الحكومة والمجلس الى استكمال مسيرة انجاز وتنفيذ القوانين وبرامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة الى مسار مستقر في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل المنتجة للشباب التي تسهم في دفع عجلة التنمية وآمل الا يؤدي التحسن المؤقت الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا الى عرقلة هذا المسار المهم الذي يستهدف حماية وضمان مستقبل الأجيال القادمة وانني على يقين بأن الحكومة بقيادة وهمة سمو رئيس مجلس الوزراء سوف تبذل غاية الجهد لتحقيق ما يصبو اليه المواطنون وما تستحقه الكويت من رفعة ورقي وتقدم في كافة الميادين.

ان حرية الرأي والتعبير سمة تميز مجتمعنا الكويتي وحرصنا على استمرارها وتعزيزها امر لا يقبل المزايدة ونفخر بأننا في دولة القانون والمؤسسات يسودها العدل والحق برعاية قضاء عادل ونزيه لا سلطان عليه في أداء رسالته غير الله ثم الضمير وبحمد الله لم ولن يكون في الكويت ابدا ما يعرف بسجين سياسي او معتقل ولم يصدر حكم قضائي واحد بالإدانة دون محاكمة عادلة توافرت فيها جميع الضمانات لحق الدفاع.

لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي التي تعج بالحسابات الوهمية المغرضة وبكل اسف أداة للفتن والابتزاز والهدم والاسترزاق المدمر وانني ادعوكم للإسراع بإصدار التشريع اللازم لضمان انضباط استخدامها في الإطار الصحيح الذي يراعي امن المجتمع وقيمه الفاضلة ويمنع اشباح الفتن والتخريب من المساس بكرامة الناس وسمعتهم.

الأخ رئيس مجلس الامة... المحترم

الإخوة الأعضاء..المحترمين

نشهد بكل الحسرة والألم واقع منطقتنا المرير وتداعياته الخطيرة على كل صعيد، نعيش مرحلة استثنائية لعلها الأخطر على حاضرنا ومستقبلنا جميعا بعد ان تحولت هذه المنطقة الى ساحة للقتل والدمار ومسرحا للصراعات والعصبيات وتصفية الحسابات تعبث بها الاهواء والمصالح وقد آن الأوان لكي تدرك جميع شعوب المنطقة أنها مستهدفة في امنها واستقرارها واقتصادها، كما ان الأوان لوقفة تأمل للتبصر فيما تعرضت له دول المنطقة من كوارث وحروب ودمار على مدى عقود طويلة شاقة تؤدي الى العودة الى جادة الصواب ونلتفت الى ما يحقق المصالح المشتركة لكي تنعم شعوب المنطقة بما تستحقه من امن وسلام وتقدم ورفاه كما ندعو المولى القدير بأن يمدنا بسنده وعونه لتصفو القلوب وتهدأ النفوس وتلتئم الجراح بما يعزز مكانة مجلس التعاون الخليجي ويجسد لحمته لتلبية آمال أبنائه وتطلعاتهم نحو غد آمن زاهر بعون الله.

إنني أيها الاخوة على ثقة بأنكم تدركون جسامة الأخطار المحيطة بنا وتبصرون سعير النيران المشتعلة حولنا وتعون دقة وهشاشة الأوضاع في منطقتنا وتقدرون أبعاد التحديات التي تعترض مسيرتنا وليس كل ما يعرف يقال، وفي مواجهة كل هذه المخاطر والتحديات فإنني مطمئن أنكم ـ بعون الله وتوفيقه ـ قد استوعبتم رسالتي وسوف تحرصون على القيام بكل ما تمليه عليكم ضمائركم وواجبكم الوطني وانكم ستظلون أبناء أوفياء بررة لأمكم الكويت هي امكم الرؤوم حافظوا عليها وعضوا عليها بالنواجذ فلن تجدوا لها مثيلا.

وأود في ختام حديثي أن أوجه كلمة الى اخواني وأبنائي وأحبائي المواطنين وأدعوهم الى عدم الالتفات الى دعاة التشاؤم ومثيري الفتن ومروجي الشائعات وباعثي القلق والإحباط حول المستقبل وأقولها بكل أمانة إن الكويت كانت وستظل بإذن الله تعالى دوما بخير وأمان تحرسها عناية المولى ووحدة صفها وسواعد أبنائها ومساندة قوى الخير والحق في العالم اجمع نعم لليقظة والحذر ولا للخوف والقلق.

وأخيرا فالله أسأل أن يمدنا جميعا بعونه وتوفيقه لما يحب ويرضى ويأخذ بأيدينا من أجل صيانة أمن الكويت واستقرارها وإعلاء شأنها ورخاء شعبها الوفي.

(ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب)

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

دعا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الى ضرورة الالتفاف خلف سياسات ونهج سمو أمير البلاد خاصة فيما يتعلق بالظروف الاقليمية الملتهبة، مؤكدا اهمية التعاون بين السلطتين وتماسك الجبهة الداخلية كشرطين لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

جاء ذلك في كلمة للغانم خلال جلسة مجلس الأمة الافتتاحية لدور الانعقاد الثالث والتي حضرها سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح.

وقال الغانم في كلمته ان الكويت وإزاء التطورات الاقليمية المتسارعة اتخذت موقفا اتسم بالصدق والنضج معا «وهذا الموقف تمثل في هدف محاولة اصلاح ما اختل، ومعالجة ما اعتل، وهو موقف استلهم العقيدة السياسية التقليدية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المنحازة للوفاق، الميالة للتهدئات الجانحة نحو الاعتدال، المشجعة للحوارات والتفاهمات».

وأكد الغانم «نحن من جانبنا علينا واجب الوقوف خلف سياسات سمو أمير البلاد، مقتدين بمنهجه الموضوعي، الرصين والناضج، واثقين بأن تلك الجهود والسياسات التي ينتهجها سموه، ستنجح عاجلا ام آجلا».

وقال «ونحن نتحدث عن ظروفنا الإقليمية والدولية الدقيقة، لم يعد مقبولا لنا ككويتيين ان نتخلى عما ميزنا عبر الزمن من مناقب وخصال، وخاصة تلك المتعلقة بالحكمة والنضج والعمق والتروي والصبر والانسجام مع الطبيعة والتصالح مع الجغرافيا».

وأضاف «لم يعد ممكنا ولا مقبولا ان نتنازل عن سلاحنا الرئيسي والأول ونتخلى عنه، سلاحنا الذي جربناه مرارا ككويتيين فحمانا، وخبرناه قرونا فصاننا وأعني بهذا السلاح، وحدتنا الوطنية».

وقال «بدون وحدتنا، لن تنفعنا مواردنا وسياساتنا وإجراءاتنا الأمنية واستعداداتنا الوقائية فالوحدة هنا، شرط أساسي ومحوري للاستقرار والأمن والتنمية والبناء».

ودعا الغانم الى ضرورة عدم التسامح مع كل طرح تقسيمي تفتيتي أيا كان عنوانه وعدم التسامح مع كل صوت نشاز يثير الكراهيات وخطاب التشاحن والتناشن.

وتطرق الغانم في كلمته الى التحديات والاستحقاقات الواجب مجابهتها حكومة ومجلسا، مؤكدا «ان مجابهة هذه التحديات، والتعاطي معها، والتصدي لها مسؤولية جماعية، ولأنها جماعية فإنها تتطلب الشرط الأساسي لكل عمل مشترك ألا وهو (التعاون)».

وأضاف «وأعني هنا بشكل أساسي، التعاون بين السلطتين، التعاون بوصفه نقيضا لكل الانانيات، وآفات التواكل، وعيوب التنصل، وإلقاء المسؤولية على الآخر».

وأكد الغانم «لن يتحقق انجاز واحد على الأرض من دون تعاون، وأي صيغة أخرى للعلاقة بين السلطتين ستكون نتائجها كارثية».

واستطرد الغانم «وهنا وجب التأكيد على نقطة مهمة، وهي ان الدعوة الى التعاون لا يعني التفريط بأدواتنا الرقابية، بل ان الجانب الرقابي مهم وحيوي لتحقيق هذا التعاون في اطاره الدستوري السليم».

وقال الغانم «نحن نعيش مرحلة استثنائية تحتاج إلى مواقف استثنائية وهذه المواقف يجب ان تصب في قناة الإصلاح، الإصلاح بوصفه مطلبا وضرورة واستحقاقا، الإصلاح الذي يجب الشروع به عبر بوابة التعاون والتدرج والخطط الواقعية والبدائل القابلة للتطبيق».

وأضاف «سهل جدا ان ننتقد ونصعد ونزايد لكن الصعب أن تعمل وفق خطة عملية شاملة وتقدم الحلول والمعالجات» مؤكدا «أن الخطاب السياسي القائم على الإشارة إلى مواضع الخلل فقط، هو خطاب قاصر وممل ولا يؤدي إلى مكان، ما لم يقدم حلا لهذا الخلل، أو يرسم خارطة طريق، مشفوعة بجدول زمني واقعي وشفاف».

وقال «علينا أن نبعد قليلا هاجس الانتخابات القادمة، ونعمل جديا للأجيال القادمة وإن نواب الشعب وممثلي الامة هم رجال دولة، وعليهم استحقاق أن يضعوا المصلحة العامة للدولة فوق أي اعتبارات اخرى».

وقال الغانم: «أصبح لزاما علينا جميعا، وعلى الحكومة بشكل خاص ومحدد بوصفها سلطة تنفيذية تهيمن على مصالح الدولة وترسم السياسة العامة وتتابع تنفيذها كما جاء في المادة 123 من الدستور، ان تشرع بمعالجة كل ملفاتنا المهمة وذلك تطبيقا لما جاء في التوجيه السامي في مناسبات عديدة ومختلفة».

ودعا الحكومة الى ان تطور نهجها لتكون بمستوى التحديات الخطيرة قائلا «ورغم وجود نجاحات هنا وهناك. الا ان تلك النجاحات المتفرقة والتي هي محل تشجيعنا ودعمنا، لم تلق من الحكومة اهتماما إعلاميا، وهذا يبعث على الاستغراب، فالإعلام الحكومي إزاء تلك النجاحات منعدم وغير فعال، والناطق باسم الحكومة غائب».

وقال: «نحن ننتظر أداء حكوميا متطورا قوامه الرؤية الواضحة والشفافة وأدواته، الوزراء النشطون، المتفاعلون، المشخصون للخلل، المعالجون للعلل، المستشرفون للمستقبل، الوزراء الواثقون من أدائهم المتلمسون لنبض الشارع وهموم المواطن واحتياجاته، الوزراء الواثقون من انفسهم ومن عملهم والذين يواجهون الأدوات الرقابية الدستورية بغض النظر عن وجود أغلبية تناصرهم من عدمها».

وقبيل ختام كلمته خاطب الغانم سمو أمير البلاد قائلا «اسمح لي يا صاحب السمو قبل ان أختم وخارج النص المكتوب ان أتقدم لسموكم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على ما تفضلتم به في نطقكم السامي من ثناء كريم على شخصي المتواضع وهذه شهادة ثمينة وغالية من أب كريم وقائد حكيم بأننا نسير على الطريق القويم ونسأل الله سبحانه

أدعو الحكومة والمجلس إلى استكمال مسيرة الإنجاز وتنفيذ القوانين وبرامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى مسار مستقر في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل المنتجة للشباب

آن الأوان لكي تدرك جميع شعوب المنطقة أنها مستهدفة في أمنها واستقرارها واقتصادها كما آن الأوان لوقفة تأمل بالتبصر لما تعرضت له دول المنطقة من كوارث وحروب ودمار

أدعو المواطنين إلى عدم الالتفات إلى دعاة التشاؤم ومثيري الفتن ومروجي الإشاعات وباعثي القلق والإحباط حول المستقبل وأقولها بكل أمانة إن الكويت كانت وستظل دوماً بخير وأمان تحرسها عناية المولى

لا يفوتني أن أثمن كل التثمين الحرص الصادق والدور الإيجابي المشهود الذي يقوم به رئيس مجلس الأمة لتجسيد التعاون البناء بين المجلس والحكومة والتعامل مع سلبيات بعض الممارسات البرلمانية والعمل على احتوائها

نؤكد مباركتنا ودعمنا لكل خطوة جادة تهدف إلى الإصلاح ومكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين وحماية المال العام وندعو إلى التثبت والتحقق قبل توجيه الاتهام حفاظاً على كرامة الناس

لم ولن يكون في الكويت أبداً ما يعرف بسجين سياسي أو معتقل ولم يصدر حكم قضائي واحد بالإدانة دون محاكمة عادلة توافرت فيها جميع الضمانات

الشيخ خالد الجراح محاطا بالنواب ناصر الدوسري وعبدالله فهاد وطلال الجلال وماجد المطيري وفيصل الكندري

صاحب السمو الأمير مخاطبا الحضور

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد محييا الحضور في قاعة عبدالله السالم

سمو الأمير لحظة دخوله القاعة

أمام الحكومة تحديات منها تعزيز الاستقرار وصيانة الوحدة الوطنية وإصلاح الاقتصاد ومكافحة الفساد ورعاية الشباب وتطوير التعليم والصحة العامة

حرية الرأي والتعبير سمة تميز مجتمعنا ونفخر بأننا في دولة قانون يسودها العمل والعدل والحق برعاية قضاء عادل ونزيه لا سلطان عليه

وتعالى ان نكون عند حسن ظنك يا صاحب السمو وأن نحقق امانيك وتوجيهاتك».

وفيما يلي النص الكامل لكلمة الرئيس الغائم:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظكم الله ورعاكم

سمو ولي العهد رعاكم الله

سمو رئيس مجلس الوزراء الموقر

الاخوة الأفاضل، والأخوات الفاضلات

ضيوفنا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقول المولى عز وجل في محكم التنزيل (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله لغفور رحيم).

الأخوات، الاخوة الحضور...

بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي وزميلاتي أعضاء مجلس الامة، أرحب بكم يا صاحب السمو أجمل ترحيب، في قاعة عبدالله السالم الذي ترعرعتم بين يديه يافعا. أرحب بكم في بيت الشعب، الذي شهدتم ولادته وتأسيسه شابا متوقدا. أرحب بكم في مؤسستنا التشريعية التي كنتم ومازلتم حارس دستورها، شيخا وأميرا، وذات الحفاوة والترحيب موصولة لسمو ولي العهد الأمين، العضد العضيد، والسند العتيد.

يا صاحب السمو...

تارة نتوجه اليك بعد الله بالرجاء والطلب، وتارة نتوجه اليك بالوعد والتعاهد، ومرات عديدة توجهنا اليك طالبين المشورة والنصيحة والتوجيه، لكن هذه المرة أشعر بأن من واجبي أن أتوجه اليك بشعور واحد لا غير وهو الشعور بالامتنان، نحن ممتنون يا صاحب السمو لأننا نعرف حقا، وندرك جيدا، ما تفعله لصون بلدنا وحمايته والنأي به عن كل المخاطر التي تحدق به، ممتنون لأنه برغم كل ما يحيط بنا من صراعات وتوترات ومغامرات، وبرغم كل الممارسات المستمرة للسعار السياسي في اقليمنا الملتهب، تأتي أنت بكل هذا الهدوء الرزين، والرصانة السياسية، والوقار الديبلوماسي، تأتي بكل ما في ارثك السياسي، من صبر وتأن وخبرة وحكمة وترو، لتحصن الكويت من دوي التراشق، وتزيد مناعتها ضد كل الانفعالات السياسية والصخب الاستراتيجي.

نعم يا سمو الأمير، نريدك أن تعرف بأننا نعرف، وأن تدرك بأننا ندرك، وأن تثق بأننا نثق، نحن نعرف وندرك ونثق بكل ما تقوم به، برغم تعب السنوات الطوال، وغياب رفاق الدرب، وتراجع منسوب الحكمة، وبرغم جحود هنا، وقلة وفاء هناك، وبرغم التنمر والنزق، ما زلت واقفا بشموخ، صلبا، حكيما، واثقا، لا شيء في جعبتك، لشعبنا وأشقائنا وأصدقائنا، الا الحب والخير والرغبة في السلام والنماء.

هكذا عرفناك وهكذا سنكمل معك، وسينتصر خيارك، لأنه الأصل، وسيسقط كل ما عداه، لأنه عابر ومؤقت وعرضي، هذه ليست نبوءة، هذا منطق التاريخ، فشكرا كبيرة جدا جدا، أيها الكبير.

الأخوات والاخوة...

أجد من واجبي ان استهل خطابي اليوم، كما بدأته العام المنصرم، بملف المستجدات المتسارعة في المنطقة، وما يقلقنا إزاء تلك التطورات، هذه المرة، ليست خطورتها فقط وتأثيراتها واحتمالاتها، بل المقلق في الامر هو عبثية المشهد، ودخوله في (اللامعقول) السياسي، و(اللامسبوق) الاستراتيجي هو مشهد سريالي بامتياز، شديد التحول، متسارع التغير، تنتقل فيه الاصطفافات السياسية وتتحول بشكل درامي.

وهذه التطورات يجب ان تكون على رأس اهتماماتنا وانشغالاتنا وأولوياتنا الوطنية، وذلك بفعل راهنيتها وطارئيتها ووقعها المؤلم وتأثيراتها الكارثية المحتملة.

ونحن أمام تلك الأزمات والاحترابات، نواجه خيارين لا ثالث لهما: إما أن ننفعل، أو أن نفعل، إما أن نتسرع، أو نسرع، نتسرع فنصب الزيت على النار، أو نسرع، فنحاول انقاذ ما يمكن إنقاذه.

وعليه،،،

اتخذت الكويت منذ زمن طويل، موقفا اتسم بالصدق والنضج معا، وهذا الموقف تمثل في محاولة اصلاح ما اختل، ومعالجة ما اعتل، وهو موقف استلهم العقيدة السياسية التقليدية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد، تلك العقيدة المنحازة للوفاق، الميالة للتهدئات، الجانحة نحو الاعتدال، المشجعة للحوارات والتفاهمات.

ونحن من جانبنا علينا واجب الوقوف خلف سياسات سمو أمير البلاد، مقتدين بمنهجه الموضوعي، الرصين والناضج، واثقين بأن تلك الجهود والسياسات التي ينتهجها سموه، ستنجح عاجلا أم آجلا.

الحضور الكرام...

ونحن نتحدث عن ظروفنا الإقليمية والدولية الدقيقة، لم يعد مقبولا لنا ككويتيين ان نتخلى عما ميزنا عبر الزمن من مناقب وخصال، وخاصة تلك المتعلقة بالحكمة والنضج والعمق والتروي والصبر والانسجام مع الطبيعة والتصالح مع الجغرافيا.

وفوق تلك المناقب والخصال، لم يعد ممكنا ولا مقبولا ان نتنازل عن سلاحنا الرئيسي والأول ونتخلى عنه، سلاحنا الذي جربناه مرارا ككويتيين فحمانا، وخبرناه قرونا فصاننا، وأعني بهذا السلاح وحدتنا الوطنية، لقد كنا على الدوام أقوياء بوحدتنا، بتضامننا، بعلو همتنا، ونحن حين نتحدث عن الوحدة الوطنية، لا نتحدث عن شعار تم استهلاكه واستخدامه مرارا كما يريد البعض ان يصور، بل عن قدر وطني لا مناص منه.

وعندما أقول لا مناص منه، فأنا أعني ما أقول، فعبر تاريخنا الطويل، جربنا كل أشكال الابتلاء، جربنا المجاعات والأوبئة والغزو الخارجي والإرهاب، وأمام كل ابتلاء كانت وحدتنا وتعاضدنا بعد الايمان بالله، سلاحنا المجرب، وفارسنا المدرب، فبدون وحدتنا لن تنفعنا مواردنا وسياساتنا وإجراءاتنا الأمنية واستعداداتنا الوقائية، فالوحدة هنا شرط أساسي ومحوري للاستقرار والأمن والتنمية والبناء.

لذا أيها السادة... علينا ألا نتسامح مع كل طرح تقسيمي تفتيتي أيا كان عنوانه، وعلينا ألا نتسامح مع كل صوت نشاز يثير الكراهيات وخطاب التشاحن والتخاشن.

إخواتي أخواني...

مر على مجلسنا زهاء العامين، وما زالت التحديات هي التحديات، وما زالت الاستحقاقات ذات الاستحقاقات، تحديات التنمية بكل عناوينها العريضة من تعليم وصحة وإسكان وخدمات وإدارة وحوكمة وغيرها، تحديات الامن الاستراتيجي، تحديات الطاقة وتنويع مصادر الدخل، تحديات الشرائح المجتمعية الصاعدة، وعلى رأسها الشباب والمرأة، ان مجابهة هذه التحديات، والتعاطي معها، والتصدي لها مسؤولية جماعية، ولأنها جماعية، فإنها تتطلب الشرط الأساسي لكل عمل مشترك، ألا وهو (التعاون).

وأعني هنا بشكل أساسي، التعاون بين السلطتين، التعاون بوصفه نقيضا لكل الانانيات، وآفات التواكل، وعيوب التنصل، وإلقاء المسؤولية على الآخر، لذلك سأقول هنا، مخاطرا بكوني أميل الى الحسم والقطعية في هذا الجانب، (لن يتحقق انجاز واحد على الأرض من دون تعاون)، وأي صيغة أخرى للعلاقة بين السلطتين ستكون نتائجها كارثية، صيغة التناحر والتناكف، صيغة تسجيل النقاط على بعضنا البعض، صيغة المزايدات والشعبويات، صيغة المساومات السياسية الضيقة، ان كل تلك الصيغ تنطوي على تشويه للمشهد السياسي، وتزييف لإرادة الامة، فالصيغة المثلى والوحيدة هي (التعاون الحقيقي البناء المتكافئ بين السلطتين).

وهنا وجب التأكيد على نقطة مهمة، وهي ان الدعوة الى التعاون لا تعني التفريط بأدواتنا الرقابية، بل ان الجانب الرقابي مهم وحيوي لتحقيق هذا التعاون في اطاره الدستوري السليم، الرقابة الصادقة الموضوعية لا رقابة التعسف والتصفيات السياسية، الرقابة التي تكشف الحقيقة من أجل الحقيقة ذاتها، الرقابة التي تستدعي التفاصيل والأرقام والحقائق، الرقابة التي تسعى الى اصلاح الخلل، لا الى ابراء الذمة انتخابيا، الرقابة التي تتدرج في استخدام الأدوات الدستورية كما نص عليها الدستور ومذكرته التفسيرية ومحاضر المجلس التأسيسي.

الأخوات والإخوة...

نحن نعيش مرحلة استثنائية تحتاج إلى مواقف استثنائية، وهذه المواقف يجب ان تصب في قناة الإصلاح، الإصلاح بوصفه مطلبا وضرورة واستحقاقا، الإصلاح الذي يجب الشروع به عبر بوابة التعاون والتدرج والخطط الواقعية والبدائل القابلة للتطبيق، بدلا من الإصلاح المتكئ على الشعارية واللغة الانشائية، سهل جدا ان ننتقد ونصعد ونزايد،

لكن الصعب أن تعمل وفق خطة عملية شاملة وتقدم الحلول والمعالجات، إن الخطاب السياسي القائم على الإشارة إلى مواضع الخلل فقط، هو خطاب قاصر ومعل ولا يؤدي إلى مكان، ما لم يقدم حلا لهذا الخلل، أو يرسم خارطة طريق، مشفوعة بجدول زمني واقعي وشفاف.

وكما قلت مرارا، علينا أن نبعد قليلا هاجس الانتخابات القادمة، ونعمل جديا للأجيال القادمة، إن نواب الشعب وممثلي الامة هم رجال دولة، وعليهم استحقاق أن يضعوا المصلحة العامة للدولة فوق أي اعتبارات اخرى، كما أن رجل الدولة يقود ولا يقاد، يؤثر بما يراه حقا، ولا يتأثر بضغوط الباطل، يبحث عن الحقيقة كما هي، الحقيقة الصرفة العارية، لا أن يدغدغ عواطف الناخبين، والأمثلة أكثر من ان تحصى في كيف يمكن لقضية مستحقة، أو ملف وطني ملح، أن يتم مسخه والتلاعب به بداء التسييس والمزايدة والشعبوية، ويساعد في ذلك استخدام بشع وانتهازي ومزيف، لبعض وسائل التواصل الاجتماعي، لذلك نؤكد مرة أخرى على ضرورة تقويم عملنا السياسي، وابعاده عن آفات التصيد والمكابرة والمزايدة والعنتريات الفارغة، ان التعاون بين السلطتين هو الأصل في العملية الديموقراطية، التعاون بوصفه تكاملا وتعاضدا، التعاون بوصفه شراكة إيجابية ومتكافئة، التعاون بوصفه عملا ايثاريا لا استثناريا، التعاون بوصفه تفضيلا للكل الجمعي على الأنا السياسية، وتغليب العام على الخاص، عن هذا التعاون البناء أتحدث هنا، عن التعاون الذي أصلته المادة (50) من الدستور، وفسرته مذكرته الإيضاحية، وحث عليه المؤسسون.

الأخوات والإخوة...

كما أسلفت... أعلم بأن الأوضاع في معظم القطاعات ليست بمستوى الطموح وان هناك أخطاء واختلالات كثيرة يجب التصدي لها ومعالجتها، وأعلم ان خطوات الإصلاح بطيئة بشكل عام.

لكن، لا يجوز أبدا ان تؤدي أساليب المعالجة الى مضاعفة الأخطاء ذاتها، وان تكون تكريسا لمزيد من الاختلالات، او بعبارة أخرى، لا يجوز معالجة الخطأ بالخطيئة، بحيث يصبح النائب او الوزير او أي سياسي جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل، وأنا هنا اتحدث عن اختلالات التعاطي الحكومي والنيابي والسياسي بشكل عام مع مشاكلنا، اختلال تأجيل الملفات بدلا من حلها، اختلال التسطيح، والتبسيط المخل، والشعبوية في التعاطي مع مشاكل بالغة التعقيد ومتخمة بالتفاصيل الفنية، اختلال الارتجال بدلا من التخطيط، اختلال التعاطي بعقلية التشفي والانتقام بدلا من الحل العملي، وكما قلت مرارا، من السهل تسجيل النقاط، وابراء الذمم، والدخول في الحلقة المفرغة للمزايدات في تعاطينا مع ملفاتنا الوطنية الملحة، لكن الصعب هو التخطيط، والغوص في التفاصيل، وتأصيل العمل الجماعي، والمثابرة في اللجان، وورش العمل، وتفعيل فضائل التشاور والحوار والعصف الذهني.

الأخوات والإخوة...

أصبح لزاما علينا جميعا، وعلى الحكومة بشكل خاص ومحدد بوصفها سلطة تنفيذية تهيمن على مصالح الدولة وترسم السياسة العامة وتتابع تنفيذها كما جاء في المادة 123 من الدستور، ان تشرع بمعالجة كل ملفاتنا المهمة وذلك تطبيقا لما جاء في التوجيه السامي في مناسبات عديدة ومختلفة، ان على الحكومة ان تطور نهجها لتكون بمستوى التحديات الخطيرة، ورغم وجود نجاحات هنا وهناك.

إلا ان تلك النجاحات المتفرقة والتي هي محل تشجيعنا ودعمنا، لم تلق من الحكومة اهتماما إعلاميا، وهذا يبعث على الاستغراب، فالإعلام الحكومي إزاء تلك النجاحات منعدم وغير فعال، والناطق باسم الحكومة غائب.

والنتيجة!!

غياب الحقيقة وسط تفاقم أجواء الإحباط والتململ، نحن ننتظر أداء حكوميا متطورا، قوامه الرؤية الواضحة والشفافة، وأدواته الوزراء النشطون، المتفاعلون، المشخصون للخلل، المعالجون للعلل، المستشرفون للمستقبل، الوزراء الواثقون من أدائهم، المتلمسون لنبض الشارع وهموم المواطن واحتياجاته، الوزراء الواثقون من انفسهم ومن عملهم والذين يواجهون الأدوات الرقابية الدستورية بغض النظر عن وجود أغلبية تناصرهم من عدمها، والذين يعينون سمو رئيس مجلس الوزراء في تنفيذ خططه ورؤاه التي تعهد بها أمام سمو الأمير والشعب.

الإخوة والأخوات...

كما أسلفت، أمامنا استحقاقات كبيرة، وتحديات كثيرة، يمثل المواطن الكويتي فيها حجر الزاوية، فهو الوسيلة والغاية معا، هذا المواطن الذي يمارس حقه المشروع في الحلم بوطن آمن ومستقر ومزدهر، وعلينا هنا، مجلسا وحكومة ومجتمعا مدنيا واعلاما ونخبا، ان نعمل حثيثا من أجل هذا المواطن.

ونحن من جهتنا في الرئاسة، سنعمل كل ما في وسعنا على ترسيخ هذا النهج المسؤول، القائم على التعاون كونه بوابة للانجاز، محاولين أن نيسر ونسهل كل صيغ التعاون البناء، واقفين على ذات المسافة من كافة ممثلي الشعب، ومسؤولين عن تطبيق الدستور واللائحة نصا وروحا، غير مستغنين عن الدعم والمشورة والنصيحة.

ولا يفوتني قبل أن أختتم كلمتي، أن أتوجه بالدعاء الى الباري جل شأنه، أن يمن بالشفاء العاجل على سمو رئيس الحرس الوطني الشيخ سالم العلي السالم الصباح، وأن يعجل في شفاء أخي، معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، وأن يرجع الى بلده ومحبيه سالما معافى، ليعاود مزاولة مهامه ومسؤولياته الوطنية الكبيرة.

ونفس الدعاء والرجاء من الله تعالى، لكل مرضى المسلمين والمسلمات، واسمح لي يا صاحب السمو قبل ان أختم وخارج النص المكتوب ان أتقدم لسموكم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على ما تفضلتم به في نطقكم السامي من ثناء كريم على شخصي المتواضع وهذه شهادة ثمينة وغالية من اب كريم وقائد حكيم باننا نسير على الطريق القويم ونسأل الله سبحانه وتعالى ان نكون عند حسن ظنك يا صاحب السمو وان نحقق امانيك وتوجيهاتك.

ختاما...

أجدد الترحيب بكم يا سمو الأمير، وسمو ولي العهد، بين أبنائكما وبناتكما، داعيا المولى تعالى أن يحفظكما من كل شر، وأن يمتعكما بموفور الصحة والعافية، لتستكملا مسيرة البناء والنماء في وطننا الغالي، انه سميع الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد ذلك تحدث سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك حيث قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ـ الاعراف: 43).

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد.. حفظكم الله ورعاكم

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي العهد الأمين.. حفظكم الله

معالي الأخ الفاضل مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة.. الموقر

الأخوات والإخوة، أعضاء مجلس الأمة.. المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الحمد لله والصلاة والسلام على الرحمة المهداة محمد بن عبدالله.

يسعدني في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة أن أتوجه اليكم إخواني واخواتي بأجمل التحية وأصدق المشاعر، داعيا الله عز وجل بأن يسدد خطانا ويلهمنا الصواب في النهوض بمسؤولياتنا الوطنية وأن يكتب لنا ولكويتنا الغالية ولأهلها الأوفياء كل التوفيق والسداد.

وها قد استمعنا منصتين، إلى التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله ورعاه، لنستلهم من معانيها الدعوة الصادقة لتعزيز روح الألفة والحث على التعاضد والبعد عن الفرقة، والعمل كفريق واحد لمصلحة الكويت وأهلها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بعظيم الشكر والاعتزاز لسموه، حفظه الله ورعاه، على سديد نصحه وشديد حرصه، معاهدين سموه أن نبقى عند حسن ظنه وظن الشعب الكويتي الحبيب بنا، متكاتفين متعاونين مع إخواننا في مجلس الأمة لما فيه خير البلاد والعباد.

الأخ الرئيس الموقر

الأخوات.. والإخوة.. أعضاء المجلس المحترمين

إن الثقة الكبيرة التي أجمع عليها العالم بحكمة سموه، قائد الإنسانية وأمير الديبلوماسية، لم تأت مصادفة ولم تكن منة، بل هي خلاصة عقود من العمل الجاد والإخلاص وثمرة جهود ورؤية تنطلق من إيمان صادق ومبادئ راسخة تستهدف حماية الانسان أينما كان، وتكريس الأمن والسلام وصيانة مكانة الكويت ورفع رايتها.

وما أحوجنا جميعا إلى أن نسير على خطاه جاعلين من مسيرته دليلا ومن توجيهاته نبراسا، لصيانة أمن البلاد واستقرارها ومصالحها في ظل ظروف إقليمية ودولية متغيرة تستوجب منا جميعا وحدة الصف والتماسك كالبنيان المرصوص، مستذكرين دائما أن حكمة حضرة صاحب السمو الأمير، حفظه الله ورعاه، وخبرته وجهوده المتواصلة قد أثمرت تحصين الكويت من أي اهتزازات وتداعيات قد تصيبها من تفاقم الأحداث الإقليمية والدولية على خطورتها، وإن استمرار هذا النهج القويم في الساحة الداخلية لن يؤتي ثماره إلا بالتفافنا جميعا حول قيادتنا الحكيمة واحترام مؤسساتنا الدستورية وتفعيل التعاون بين السلطات والالتزام الجاد بأحكام الدستور والقانون والتطلع معا باتجاه تحقيق أهداف مسيرتنا التنموية.

واننا نعاهدكم «يا صاحب السمو».. ونعاهد شعبنا الوفي والأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة.. أن التزامنا جميعا بأحكام الدستور والقانون ليس خيارا بل هو التزام وطني ومطلب أساسي تلتزم به الحكومة بكافة مؤسساتها وأجهزتها لتحقيق الإنجاز المنشود، وأن يد الحكومة ستبقى ممدودة للتعاون البناء والتنسيق مع السلطة التشريعية وتحت ناظر رقابتها الدستورية، التي نحرص على تعزيز وجودها وعلى ضمان احترامها ضمن الأطر الدستورية والقانونية الصحيحة درءا لأي شطط ومنعا لأي تجاوز، وباعتبار أنها الوجه الآخر للمسؤولية الوطنية التي نتحملها جميعا.

الأخ الرئيس.. الأخوات والإخوة الأعضاء المحترمين

استمرارا لما انتهجته الكويت في سياستها الخارجية التي رسمها حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه، فإن الحكومة تؤكد التزامها بنهجها الثابت في علاقتها مع الدول، متمسكة بكيان مجلس التعاون الخليجي ودعمه، وحريصة على أداء دورها الفاعل كعضو في مجلس الأمن في نصرة القضايا العربية والإسلامية والسلام في العالم.

الأخ الرئيس.. الأخوات والإخوة الأعضاء المحترمين

إننا إذ نبدأ معا دور الانعقاد الحالي نذكر بالاعتزاز والتقدير ما تم تحقيقه بتعاوننا من إنجازات في مجال التشريع وفي مجال المشاركة في تحمل عبء المسؤولية في أمور السياسة الداخلية والخارجية، ونتطلع في قادم الأيام إلى كبير الأمل لتحقيق مزيد من الإنجازات.

ولا شك في أن الطموحات والإمكانات أكبر بكثر مما تحقق من إنجازات، ولكن الإنصاف يقتضي تقدير الجهود المخلصة والعمل الدؤوب الذي يقوم به إخوانكم وأبناؤكم العاملون في الأجهزة المختلفة.

وإننا أيها الإخوة لن نتوقف طويلا لنستعرض المنجزات التي تمت خلال الفترة التي انقضت.. فذلك كله معروف لدى الجميع.. ورغم حرصنا الجاد وسعينا الدؤوب لدفع عجلة العمل الحكومي وتطويره والارتقاء بأداء مؤسساتنا الوطنية، لتصل إلى المستوى المنشود، إلا أن ما يثيره البعض من إشاعة مشاعر اليأس والإحباط والتقليل من شأن ما تحقق من ايجابيات، وما تم من منجزات، يمثل عدم الإنصاف لجهود مخلصة يقوم بها إخوة وأبناء لنا في مختلف الأجهزة الحكومية تستحق التقدير والإشادة، وإذا استعرضنا الانجازات المترتبة على هذه الجهود فإن الوقت لن يسمح بتعدادها، ولكن في إيجاز وعجالة، ومن أجل وضع الحقائق أمام أهل الكويت.. استأذنكم يا صاحب السمو ـ حفظكم الله ورعاكم ـ لأبين لسموكم وسمو ولي العهد وللأخ رئيس مجلس الأمة ولأخواتي وإخواني أعضاء المجلس وللشعب الكويتي الوفي ما قامت به الحكومة من إنجازات خلال السنوات الأخيرة أبدأها باستعراض ما تم لتعزيز

محمد المطير ومحمد الهدية ود. عبدالكريم الكندري خلال الجلسة

فراج العربيد واسامة الشاهين

د. عادل الدمخي وعبدالله فهاد مع النواب

الأنباء
الاربعاء 31 اكتوبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متحدثا

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مخاطبا الحضور

الرئيس الغانم مقبلا رأس صاحب السمو الأمير

شهادة ثمينة وغالية من أب كريم وقائد حكيم بأننا نسير على الطريق القويم ونسأل الله أن نكون عند حسن الظن وأن نحقق الأمنيات والتوجيهات

الغانم: أتقدم لسمو الأمير بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على ما تفضل به في نطقه السامي من ثناء كريم على شخصي المتواضع

النزاهة ومكافحة الفساد.

فلقد كان ولا يزال نهج الحكومة في عملها هو ضرورة الحفاظ على المال العام واتخاذ كافة الوسائل لحمايته وتفعيل محاربة الفساد والقضاء عليه بجميع أشكاله وتجفيف منابعه وضرورة تجسيد النزاهة والشفافية والأمانة في جميع الإجراءات الحكومية، وفي سبيل دعم البنية التشريعية لتعزيز النزاهة، فقد تم بفضل من الله ثم بالتعاون المثمر البناء مع مجلس الأمة الموقر إصدار التالي على سبيل المثال وليس الحصر:

● القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

● القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة والذي يرسي قواعد الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص.

● القانون رقم 23 لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين.

● وأخيرا، القانون رقم 13 لسنة 2018 في شأن حظر تعارض المصالح الذي يؤكد أن للمال العام قدسية وأنه لا يجوز المساس به أو بالمصلحة العامة، وقريبا بإذن الله نستكمل معا منظومة الشفافية والنزاهة من خلال إتاحة حق الاطلاع لجميع المواطنين على المعلومات الحكومية، وذلك بإقرار مجلسكم الموقر مشروع القانون المحال إليه في شأن تنظيم حق الاطلاع، ونأمل أن يصدر قريبا وبذلك تكون الكويت من الدول الأولى في تكريس منظومة الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد.

كما أنه في سبيل محاربة الفساد والقضاء عليه فقد اتخذ مجلس الوزراء العديد من الإجراءات والقرارات التي تؤكد ما تم الإعلان عنه مرارا وتكرارا من أنه لا حماية لفاسد ولا تستر على مسؤول منحرف وأن حماية المال العام واجب وطني.

ومن الإجراءات الأخيرة التي اتخذها:

● أنه بناء على الاستجواب السابق لمعالي وزير النفط، ورغم انتهاء المسؤولية السياسية للاستجواب إلا أنني قد وجهت بالكشف عن جميع الحقائق المتعلقة بمحاور الاستجواب فأصدر مجلس الوزراء قراره بتشكيل لجنة محايدة للتحقق من صحة المعلومات التي ورد ذكرها في تلك المحاور ومحاسبة المقصرين إزاء أوجه الخلل والتقصير إن وجدت.

وتنفيذا لتوصية اللجنة بإجراء تحقيق فقد اصدر مجلس الوزراء قراره بتكليف وزير العدل بالطلب من المجلس الأعلى للقضاء تشكيل لجنة قضائية للتحقيق فيما ورد من مخالفات وشبهات واقتراح المناسب تجاه المخالفات وأوجه التقصير وشبهات الفساد والإضرار بالمال العام وتحديد المسؤولية عنها ان وجدت.

● أحالت الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية تقرير لجنة التحقيق الوزارية المشكلة بشأن مصروفات بند الضيافة في وزارة الداخلية فيما تضمنه تقريرا لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة وديوان المحاسبة إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، في ضوء ما أثير حول شبهات المساس بالمال العام.

ومن ناحية أخرى في إطار الجهود الحكومية الرامية للقضاء على الفساد ومحاسبة من تسول له نفسه المساس أو التكسب غير المشروع أو الاضرار بالمال العام، فقد أحالت الحكومة ممثلة في وزارات الدولة 272 بلاغا إلى النيابة العامة في قضايا تتضمن مساسا بالمال العام أو التزوير وذلك لمحاسبة من تجاوز على المال العام أو حاول المساس به ليتلقى جزاءه العادل.

وفي مجال مباشرة الهيئة العامة لمكافحة الفساد لاختصاصها في رصد جميع شبهات الفساد في الدولة وتلقي البلاغات، فقد قامت الهيئة برصد 36 حالة وتلقي عدد 154 بلاغا لشبهات فساد.

من ناحية أخرى، فقد أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد عن إتمام إعداد الاستراتيجية الوطنية للكويت لمكافحة الفساد وهي الأولى من نوعها في الكويت وجاءت نتيجة تضافر جهود كل جهات الدولة ومؤسساتها باعتبارها مشروعا وطنيا يرسخ مفهوم النزاهة والشفافية والحوكمة.

هذه بعض الإجراءات التي تتخذ لحماية المال العام وردع من تسول له نفسه المساس به أو التجاوز عليه، ويدنا بيد مجلسكم الموقر لاتخاذ أي خطوة جادة لمكافحة الفساد والقضاء عليه.

ولا يسعنا في هذا السياق إلا أن نؤكد تقديرنا لجهود كل فرد من أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة، وكل الأجهزة الأمنية والهيئة العامة لمكافحة الفساد، وغيرها من الأجهزة والهيئات التي تسهر على تطبيق القانون وكشف المقصرين ومعاقبة الفاسدين.

وفي خصوص تنفيذ مشروعات البنية التحتية ومشروعات التنمية، فقد اتخذت الحكومة خلال السنوات الأخيرة الماضية خطوات جادة في دفع عجلة التنمية وسرعة تنفيذ المشروعات الحيوية.

فعلى صعيد مشروعات الإسكان، فقد تم اختصار فترة انتظار المواطنين لتخصيص الوحدات السكنية من 15 سنة تقريبا إلى أن أصبحت فترة الانتظار حاليا أقل من 3 سنوات، وما قامت بتوزيعه الحكومة من الوحدات السكنية يبلغ 55,218 وحدة سكنية بزيادة نسبة 60٪ من إجمالي ما تم توزيعه في كل مدن وضواحي البلاد قبل سنة 2012 وقد تسلم المواطنون فعليا نسبة 86٪ تقريبا مما تم توزيعه.

وفي ملف إنجازات البنية التحتية، فقد قامت الحكومة خلال السنوات الأخيرة بإنشاء عدد 574 مبنى عاما من مدرسة، مركز صحي، مسجد، مخفر، وغيره وبنسبة 61٪ تقريبا من إجمالي ما تم إنشاؤه سابقا، حيث كان إجمالي عدد المباني المشيدة قبل هذه الفترة يبلغ 935 مبنى.

وقامت الحكومة خلال نفس الفترة بإنشاء طرق بطول 4,675 كيلومترا بزيادة بنسبة 24٪ تقريبا عما كانت عليه أطوال الطرق المعبدة سابقا والبالغ 20,000 كيلومتر، وفي ذات القطاع فقد قامت الحكومة أيضا خلال بضع سنوات بإقامة 156 جسرا بنسبة 52٪ من إجمالي عدد الجسور المقامة سابقا والبالغ عددها 300 جسر.

كما تولي الحكومة اهتماما خاصا في الرعاية والخدمات الصحية وقد تم العمل على زيادة عدد المستشفيات خلال السنوات الأخيرة إلى الضعف تقريبا حيث أنجز وجار إنجاز عدد 15 مستشفى ليصبح إجمالي عدد المستشفيات في البلاد 31 مستشفى، وعليه تصبح السعة السريرية الإجمالية 18,184 سريرا بعد أن كانت 7,454 سريرا أي بزيادة نسبة 144٪، كما تم إعداد 112 عيادة تخصصية موزعة على جميع المناطق السكنية وتجهيزها بالمعدات الطبية المتطورة وبالطواقم الفنية اللازمة. وفي الملف ذاته، فقد أنشأت الحكومة أيضا عدد 21 مركزا صحيا جديدا بزيادة نسبة 25٪ تقريبا عما كانت عليها المراكز الصحية سابقا وتمت زيادة مراكز الإسعاف عن ما كانت عليه سابقا بنسبة 35٪ تقريبا وتوزيعها جغرافيا لتلبي الاحتياجات الطبية الطارئة في كل أنحاء البلاد، كما تم تشغيل خدمة الإسعاف الجوي لطائرات الهليكوبتر.

وفي ملف توفير الطاقة، فقد قامت الحكومة خلال السنوات الأخيرة بزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 40٪ والقضاء على أزمة انقطاع التيار الكهربائي الناتجة عن زيادة الأحمال الكهربائية خلال أشهر الصيف، وزيادة القدرة الإنتاجية لمحطات المياه بنسبة 28٪ لتغطية الاحتياجات المتزايدة من المياه وتحقيق الأمن الاستراتيجي بزيادة مخزون المياه العذبة بنسبة 45٪ عن ما كان عليه قبل سنة 2012.

هذا يا صاحب السمو غيض من فيض نتائج جهود أبنائك وإخوانك من العاملين في الجهاز الحكومي الذين هم الجنود المجهولون لمسيرة التنمية للوصول لتحقيق رؤية سموك وتتعهد الحكومة بمواصلة العمل الجاد وبذل الغالي والنفيس من أجل استمرار تحقيق تطلعات أهل الكويت في رفعة وطنهم وازدهاره.

الأخوات والإخوة.. أعضاء المجلس المحترمين

من أجل ذلك، وانطلاقا من مسؤولياتنا الدستورية والوطنية، وبرا بقسمنا وعهدنا أمام الله العزيز القدير ثم أمام حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه والشعب الكويتي الحبيب، تؤكد الحكومة التزامها بالمرتكزات التالية:

أولا: الاستمرار في نهجها الذي يضع الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية على رأس أولوياتها، منتهجة مسارا موضوعيا يستفيد من تجارب الماضي ويؤسس لمستقبل مشرق.

ثانيا: التركيز على ملف الاستدامة الاقتصادية والمالية باعتبار أننا شركاء للقطاع الخاص، مؤمنون بمبادراته وتميزه، وساعون لتكريس دوره الريادي، وهو ما يستوجب التعاون والتنسيق مع مجلسكم الموقر للاستمرار في إقرار ما يلزم من تشريعات اقتصادية واصلاحية واتخاذ كافة الخطوات والإجراءات الضرورية لتطوير وتسهيل بيئة الأعمال.

ثالثا: ان الحكومة تؤكد حرصها على استمرار الجهود الهادفة إلى تطوير وتحسين الخدمات الحكومية، فضمان الحق بالتعليم، وكفالة الرعايتين الصحية والاسكانية، وتأمين فرص عمل ملائمة لشبابنا المؤهل والطموح، والاستمرار في الخدمات الاجتماعية، ليست مجرد كفالة لحقوق دستورية، بل هي واجبات وطنية تضعها الحكومة في مقدمة اهتماماتها، وتسعى بالتعاون مع مجلسكم الموقر إلى ضمان استدامتها وترتيب أولوياتها بما ينسجم مع متطلبات الواقع والتطلعات والحقوق المشروعة لأبناء وطننا الغالي.

كما نتطلع إلى استكمال كافة الخطوات والجهود التي من شأنها تحقيق التوازن بين التنمية العمرانية والتنمية البشرية.

فالشباب الكويتي هو ثروتنا الحقيقية التي لا تنضب، وهو الرهان الفائز الذي يفرض علينا أن نجاريه في تفوقه وطموحاته وأن نشاركه حيوية نشاطه ورقي أفكاره.

وكلنا ثقة بأن مجلسكم الموقر لن يفوت أي فرصة لمؤازرة الحكومة في كافة الجهود التي من شأنها دعم كفاءة الشباب الكويتي وتأهيله لتحمل المسؤوليات الوطنية بما يحقق طموحات كل فرد منا.

وأخيرا: وحرصا على تنفيذ الخطط التنموية والإصلاحات البنيوية، نتلمس خطورة أي تكاسل في إنجاز المشاريع، وندرك جسامة أي تباطؤ في المسار الاقتصادي، ونعي فداحة التأخر في الإصلاح الإداري والمالي وهو ما يفرض على الحكومة تكريس ثقافة المحاسبة الذاتية وتمكين الأجهزة الرقابية وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة، مؤمنة بأهمية تعميق الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، والأخذ بكل الأفكار والطروحات الجادة التي من شأنها تعزيز مفاهيم وآليات الحكم الرشيد.

كما تؤكد الحكومة استمرارها في العمل الجاد والحزم في التعاطي مع أي شكل من أشكال الفساد، ومكافحة كل جرائم غسيل الأموال، ومعالجة الترهل الإداري والوظيفي، ووضع حد لأي تقصير أو إساءة في استخدام الوظيفة العامة.

الأخ الرئيس الموقر

الأخوات والإخوة.. الأعضاء المحترمين

ان الحكومة تدرك جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقها، وعلى عاتق مجلسكم الموقر.. وتعرف حق المعرفة أن الأيام المقبلة تحمل معها كثيرا من التحديات.. ولكنها تدرك كذلك أن لنا في تماسك صفوفنا، وتوحد كلمتنا والعمل بجد وإخلاص على قلب رجل واحد ما يمكننا من تخطي كثير من الصعاب وتحقيق الأهداف والتطلعات.

ندعو الله أن يوفقنا جميعا لخدمة الكويت وأهلها، وندعوه عز وجل أن يشد من أواصرنا ويقرب بين قلوبنا ويجعل الخير والفلاح رائدنا فيما نعمل وفيما نسعى إلى تحقيقه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الاولى للمجلس في دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الخامس بتلاوة اسماء الاعضاء الحضور والمتخلفين بعذر ومن غير عذر.

بعدها زكى المجلس النائب عودة الرويعي الى منصب امين سر المجلس، وشكر امين السر عودة الرويعي المجلس على ثقتهم به وتزكيته لهذا المنصب، فعقب عسكر بالقول: يستاهل الدكتور، ثم رد الرويعي بالقول: الشكر موصول للمعارضة الجديدة.

وعودة لانتخاب منصب المراقب، ففاز بهذا المنصب النائب نايف المرداس بعد حصوله على 37 صوتا مقابل 22 صوتا لماجد المطيري، وقال الغانم: نهنئ المرداس بالفوز ونتمنى ان يكون مراقبا جيدا. وشكر المرداس النواب على الثقة التي اولوها اياه، متمنيا ان يكون عند حسن ظن الجميع، بينما قال النائب ماجد المطيري: أشكر من منحني الاصوات ومن حجبها عني واقول للمرداس: الظاهر الحكومة راضية عنك.

بعدها انتقل المجلس إلى بند الاستجوابات، حيث قال: تقدم النائبان شعيب المويزري ومحمد المطير باستجواب رئيس الوزراء، وطلبا سحبه، لذلك سيرفع من جدول الأعمال.

ثم انتقل المجلس الى بند استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الامة عادل الخرافي المقدم من النائب رياض العدساني، وقال الوزير الخرافي: انا جاهز للاستجواب، فطلب الغانم من الوزير المستجوب والنائب المقدم للاستجواب اتخاذ مكانيهما على المنصة لبدء مناقشة الاستجواب.

الاستجواب

انتقل المجلس إلى مناقشة الاستجواب المقدم من النائب رياض العدساني إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي.

● رياض العدساني: الاستجواب لا يشمل الشخوص من بداية حديثي حتى انتهاء الاستجواب وسأسلط الضوء على اخفاقات الوزير.

● التعيينات والتنفيع: لم نستقصد الوزير بشخصه فهو أتى بصفقة انتخابية وهو يمارس التوظيف السياسي، وتعيينات سياسية من اجل البقاء على كرسيه، فهو سكرتير بمرتبة وزير وهو الوزير الذي ليس لديه شغل، الوزراء لديهم جهات ومؤسسات وهو الوزير المدلل واختصاصاته متواضعة فهل يقبل على نفسه بذلك، الظلم ظلمات يوم القيامة، وأصبح يعين تعيينات فاسدة، فأتى بشخص من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ليعينه بالوزارة وكانت هناك امرأة تستحق المنصب.

محور التعيينات يبين مدى فساد الوزير، ويضع من كل بستان وردة، تيار سياسي يريد إرضاءه فوضع شخصا من جمعية المهندسين مهندسا استشاريا وقال انه للإشراف على المبنى، ولكنه عينه مستشارا في مكتبه، وأصبح يدلس.

وآخر أخوه نائب عينه مستشارا عنده وإذا لم تقل عن اسمه فسأقول عن اسمه.

يمارس الفساد لأنه اساسا يده ملطخة بالفساد.

وسوى دراسة عن مواقفي ومواقف النواب، وزارتك اصلا مطلعين كل الاوراق، ووزارتك سبيل كل الأوراق تخرج منها ووصلت الي، حصّن نفسك بأدائك مو بفسادك.

ويستشهد العدساني بدراسة اجراها الوزير ومنها محور «نواب من الممكن كسبهم» وكذلك اسماء مواطنين.

انت وزير عاطل، يا ليتك تابعت تقارير اللجان واقتراحات النواب ولكنه يقول هذا النائب أنا اضمنه!

وطلب للمستشارين الذين عينهم راتب 2000 دينار وديوان الخدمة المدنية وافق على 1000 دينار، ولكن شقيق العضو كان يطلب 3000 دينار.

أنت اتيت بصفقة انتخابية، مرزوق الغانم سحبك وعينك وزيرا، لأنك انت اساسا فاسد وبؤرة فساد بين السلطتين.

ولكي يعزز وضعه في التعيينات والفساد والإفساد يعين مستشارين ويسوي استخبارات جيش علينا.

الوزير يقول عني لا أهتم بقضايا المواطن، هو يقول ذلك لأنه ليس متابعا للمجلس، فقضية بند الضيافة أوضحنا الفساد والإفساد فيه وفجرنا القضية وتمت احالة اناس للنيابة، وتم استرداد المال العام.

وطلبت من الوزير تشكيل لجنة وحول الملف للنيابة وتكلمت عن قضايا الاسكان والصحة والمرافق الطبية وهيئة الإعاقة فكلفنا ديوان المحاسبة بالتحقيق في هيئة الإعاقة وجميع الامور المالية والإدارية ورفع تقرير كامل بذلك.

في 9 يناير 2017 كنت سأستجوب وزير الاسكان السابق ياسر ابل، وتعاونت معه وتعاون معي في تعويض المتضررين من المقاولين وشكل الوزير فريق عمل آنذاك.

بالإضافة الى حساب العهد الذي وصل الى 6 مليارات دينار والأرباح المحتجزة التي وصلت 20 مليار دينار.

أنت وضعك هامشي واختصاصاتك متواضعة وفشل في العديد من الاستجوابات من خلال عدم التنسيق.

دورك كدور السكرتارية والأمانة العامة لمجلس الأمة تقوم بدور أكبر من دورك.

وجهت سؤالا الى رئيس الوزراء عن خطة الدولة في تحسين وضع الكويت في مؤشر الفساد، فرد علي الوزير ان الفريق المكون للرد على السؤال انتهى بأن السؤال غير دستوري ويتفق مع رد الفتوى والتشريع.

والحقيقة ان الاجابة عندي وهو يقول ان السؤال غير دستوري، فهذا تدليس، ورأي الفتوى والتشريع استشاري.

الوزير يعتبر نفسه محصنا لأنه اتى بصفقة انتخابية وليس بمعيار الكفاءة.

المادة 55، 65 من الدستور وسأتحدث بالتفصيل، صوتنا على قانون التقاعد وفي دور الانعقاد الحالي نحتاج الاغلبية العادية 33 صوتا، وقلت رئيس المجلس عطل ارسال القانون ودخلنا في جدل دستوري، وبعض الخبراء يقول يحسب القانون على دور الانعقاد الثاني والبعض الآخر يقولون يحسب على دور الانعقاد الثالث.

رئيس المجلس هو من ارسل القانون متأخرا او يقول وزير الدولة

الكويت وإزاء التطورات الإقليمية المتسارعة اتخذت موقفاً اتسم بالصدق والنضج معاً وهذا الموقف تمثل في محاولة إصلاح ما اختل ومعالجة ما اعتل وهو موقف استلهم العقيدة السياسية التقليدية لصاحب السمو الأمير

لم يعد ممكناً ولا مقبولاً أن نتنازل عن سلاحنا الرئيسي والأول ونتخلى عنه سلاحنا الذي جربناه مراراً ككويتيين فحمانا وخبرناه قروناً فصاننا وأعني بهذا السلاح "وحدتنا الوطنية"

نعيش مرحلة استثنائية تحتاج إلى مواقف استثنائية وهذه المواقف يجب أن تصب في قناة الإصلاح بوصفه مطلباً وضرورة واستحقاقاً يجب الشروع به عبر بوابة التعاون والتدرج والخطط الواقعية والبدائل القابلة للتطبيق

علينا أن نبعد قليلاً هاجس الانتخابات القادمة ونعمل جدياً للأجيال القادمة وإن نواب الشعب وممثلي الأمة هم رجال دولة وعليهم استحقاق أن يضعوا المصلحة العامة للدولة فوق أي اعتبارات شعبوية أو انتخابية ضيقة

نحن من جانبنا علينا واجب الوقوف خلف سياسات صاحب السمو الأمير مقتدين بمنهجه الموضوعي الرصين والناضج واثقين بأن تلك الجهود والسياسات التي ينتهجها سموه ستنجح عاجلاً أم آجلاً

لن يتحقق إنجاز واحد على الأرض من دون تعاون وأي صيغة أخرى للعلاقة بين السلطتين ستكون نتائجها كارثية والدعوة إلى التعاون لا تعني التفريط بأدواتنا الرقابية

الخطاب السياسي القائم على الإشارة إلى مواضع الخلل فقط هو خطاب قاصر وممل ولا يؤدي إلى مكان ما لم يقدم حلاً لهذا الخلل أو يرسم خارطة طريق مشفوعة بجدول زمني واقعي وشفاف

عيسى الكندري وخلف دميثير

د.عبدالكريم الكندري وعلي الدقباسي وعبدالوهاب البابطين وناصر الدوسري

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك متحدثا

المبارك مخاطبا الحضور

الحكومة تدرك جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقها وتعرف حق المعرفة أن الأيام المقبلة تحمل معها كثيراً من التحديات

المبارك: لنا في تماسك صفوفنا وتوحد كلمتنا والعمل بجد وإخلاص على قلب رجل واحد ما يمكننا من تخطي كثير من الصعاب وتحقيق الأهداف

(للأمة) تقاعس عن متابعة القانون وتأخر عن المتابعة، فإما ان يرد أو يعترف لأنه أصلا ما عنده مهام.

صياغة القانون نفسه الحكومة ردته لأن القانون ارسل متأخرا، وهذا التجاوز سببه الوزير.

القانون وافق عليه 43 نائبا قبل ذلك ونحتاج 44 صوتا إذا أردنا التصويت عليه.

ما الذي يؤكد أن أمرا مثل هذه الصفقة لن يتكرر! اخفاقات متكررة ومتراكمة وقد تتكرر في المستقبل، هذا وليس عنده شيء أصلا.

لا نعترض شكلا بل نترجم الاقوال الى أفعال وينبغي ان نطرح الثقة في هذا الوزير ونضع له حدا لأن هذا الأمر قد يتكرر.

الوزير معني بتطوير العلاقة بين السلطتين ومتابعة القوانين وليس تسوية استخبارات وتحليل شخصية النواب وتعيينات بالفساد.

انت مديت ايدك على المال العام من خلال تعيينات الترضيات هذه قضية اخلاقية وقضية مبدأ قبل ان تكون قضية سياسية.

يذهب الى الدواوين لعضو عضو ويقول «نخيتكم»، قول انجازاتك واعمالك، يعين حتى خارج الاختصاصات.

ما فعله في وزارته من فساد وإفساد، فقد قام بإحالة موظف وظلمه ولم يمكنه من منصبه المستحق.

الميزانية هي الأرقام المقدرة التي يفترض ان يتم صرفها اما الحساب الختامي فهو الارقام الفعلية، ولابد ان يكون الحساب الختامي منسجما مع الميزانية.

وفي لجنة الميزانيات وضعنا قيودا يجب الالتزام بها فلا يجوز للادارات والجهات الحكومية تجاوز ما يخصص لها في الميزانية. ولا يتم النقل من والى البند، ولا يصرف على حساب العهد الا بعد موافقة وزارة المالية بعد نهاية السنة المالية.

وتمكين المراقبين الماليين من ممارسة اختصاصاتهم الواردة في القانون.

ويجب على الوزارات الصرف طبقا لقواعد تنفيذ الميزانية ويجب استرداد اي مبالغ صرفت دون وجه حق، وعلى الجهات الحكومية التي تصرف على حساب العهد مراعاة تسوية حسابات العهد أولا بأول.

الوزير لديه سوء تقدير وسوء تخطيط في تقديرات الميزانية، ويقول ان لديه عجزا فيأخذ من برنامج ويصرف على برنامج آخر فيصبح لديه وفر مالي وتقل عند الجهات الأخرى، هذا هو اللعب في الميزانية.

حثيناه أكثر من مرة على عدم التلاعب في الميزانية ومراعاة قوانين الميزانية والحكومة ورئيس الوزراء لم يثق فيه فإن كان يثق فيه لكان اعطاه أي شيء غير مكتب وزير الدولة.

فهي وزارة متواضعة بها هدر في الميزانية، وما ذنب من ينتظر في طوابير الانتظار؟

وزارة الدولة لمجلس الأمة ما هي إلا تنفيع، ولكن الوزير يعين التعيينات بالفساد والافساد فهذا استباحة للمال العام، لماذا صارت التوظيفات السياسية بعد تقديم الاستجواب؟

اريد ان يعترف بتعيين شقيق نائب مستشارا له، ويعترف بانه عين مهندسا من جمعية المهندسين، ووزارة الدولة اصبحت خزينة للتنفيع بعد ان تلغى ويحول الموظفون الى جهات أخرى بنفس درجاتهم.

هناك قانون تعارض للمصالح وهو نوعان به إجراء أدبي وجنائي فالمواطنون بالطوابير في ديوان الخدمة المدنية ينتظرون وظائف وهو يقوم ويعين مستشارين في مكتبه.

الوزير بعد ما قدمت له الثقة الكبيرة التي أجمع عليها العالم بحكمة سموه قائد الإنسانية وأمير الدبلوماسية لم تأتِ مصادفة ولم تكن منة بل هي خلاصة عقود من العمل الجاد والإخلاص وثمرة جهود ورؤية تنطلق من إيمان صادق ومبادئ راسخة تستهدف حماية الإنسان أينما كان

نحن في ظروف إقليمية ودولية متغيرة تستوجب منا جميعاً وحدة الصف والتماسك كالبنيان المرصوص مستذكرين دائماً أن حكمة صاحب السمو الأمير - حفظه الله ورعاه - وخبرته وجهوده المتواصلة قد أثمرت تحصين الكويت من أي اهتزازات وتداعيات

نعاهدكم "يا صاحب السمو".. ونعاهد شعبنا الوفي أن التزامنا جميعاً بأحكام الدستور والقانون ليس خياراً بل هو التزام وطني ومطلب أساسي تلتزم به الحكومة بجميع مؤسساتها وأجهزتها

صالح عاشور

د. نايف الحجرف

م. حسام الرومي

حمد الهرشاني

وذكرها النائب، بعدما صوت 43 نائبا، المشرع اعطاك 7 أيام كنت طالبت بالاستعجال وأطلب من المجلس التصويت، وليس لي دور في هذا القانون والمشرع أعطى شهرا للقانون، فأرجو عدم إدخال الحق بالباطل.

أما مشكلة الأسئلة فتدرون أن هذا الفريق مشكل منذ 10 سنوات والمستجوب لم ينتبه أن هناك لجنة الاستجواب صار خلية نحل، لو رئيس الوزراء يثق فيك لأعطاك مهام، لكنه لم يعطه شيئا نهائيا.

الى متى المجاملات؟! فلنأخذ النظام الأوروبي ونبتعد عن المجاملات، ميزانية خطأ وتعييناته تنفيع، وهذا لإهمالك وفسادك.

اختصاصات متواضعة ومهامك اخفقت فيها، وعين مستشارا اخوه نائب ولا لأ؟

الوزير يحرض النواب على القفز على الاستجواب مباشرة بوصف الأسئلة البرلمانية بأنها غير دستورية وسؤالي لرئيس الوزراء قال الوزير انه غير دستوري وهذا مؤشر خطير على أن اي سؤال يوجه مستقبلا لرئيس الوزراء يقال انه غير دستوري، وقرارات الفتوى والتشريع استثنائية وغير ملزمة، ورد الوزير نيابة عن رئيس الوزراء تعد صارخ.

لكل نائب حق الاطلاع على الاسماء التي لدي وهي تتضمن اسماء 8 مواطنين وضعهم الوزير كمفاتيح لبعض النواب، ولا خطوط حمراء ولا احد محصن لا وزير ولا رئيس الوزراء.

● الغانم: ترفع الجلسة ربع ساعة لأداء الصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وتم استكمال مناقشة الاستجواب.

● عادل الخرافي: حسافة بكيفية تعريف الدور الوطني من عدمه ويؤسفني أن من يتعامل مع منصب الوزير بأنه تشريف وليس تكليفا وأن أفسره لنفسي بالطريقة التي أقتنع بها، ويشرفني بالاستجابة لسمو رئيس الوزراء بتكليفي لكن الله لا يبارك فيه من كرسي إذ تعرضت الى 137 تجريحا شخصيا.

هذا تجريح ليس له داع، سويتني حرامي وكذاب، هل هذا كلام أهل الكويت (أفا) لكن من أجل بلد وشعب نتقبل، من أجل (خشوم) جاءت هنا وقالت لي عدي يا بو مساعد.

سأنفذ الاستجواب وسأكون مهنيا وسياسيا والحق لي عندكم إذا كنت مظلوما.

المادة 65 بشأن التقاعد المبكر إلا اليوم، الكلام في الانتخابات ولكن ارفض كل هذا السب والشتم، أطلع الأول في الانتخابات منو «قاضبك»

تم تشكيل فريق الأسئلة من 9ـ20 ووزارة العدل والفتوى والتشريع ومكتب مجلس الأمة، هذا ليس شغلي.

نحن نوجه للوزير وهذا امر يخصنا ولا يخصك، والفريق كتب ان «نوافق على رأي الفتوى والتشريع» من اختصاصي التغيير فيه.

أنا حريص على التفاعل وتوجيهات سمو الرئيس بألا نعيق النائب، تعلمت على الحرية وأقول رأيي ولا أخاف شيئا وليس عندي شيء.

يكون بعلمكم أن رأي الفريق استشاري يعني الوزير ليس له شأن، بل أنا أدزه فقط لإداريات المراسلة.

أما بالنسبة للمهام فأنا تعرضت لكل هذا السب وليس عندي مهام، أما ان كان لدي مهام فماذا كنت ستفعل فيني؟

كل الأوراق التي لم نرها وليس عليها توقيعي اعتبرها تدليسا والوزارة تتجه لعدم وجود دراسات ورقية ولكل حراك في مجلس الامة تقييم ودراسة وليس رأي نحن نقيم فقط بناء على أداء.

كل توصيات لجنة التحقيق وعددها 208 موضوعات تتم بمذكرات من وزارة الدولة.

توصيات لجنة الميزانيات كنت على اتصال مع لجنة الميزانيات، ووضع بند في مجلس الوزراء في الصيف لتوصيات لجنة الميزانيات فقط.

ورحته للزميل الفضل وترجيته ان يأتي للوزارة وفتحنا 27 موضوعا مدرجا على جدول الأعمال وتناقشنا بشأنهم ومازلنا مستمرين في هذا الموضوع.

درسنا وارسلنا 223 مشروعا والاقتراحات بقوانين 819 اقتراحا بقانون.

وتم انجاز 76 دراسة خاصة مستحدثة منوعة وسوينا تقريرا خاصا بكل وزارة على حدة، وكل هذا ونحن وزارة بلا مهام. هذا بالنسبة للبند الأول من المحاور:

أما بالنسبة للتعيينات، فعندما تقول تعيينات معناها من ديوان الخدمة وهذا لا املك التعيين فيه، انا لا اعين، والاستعانات تبدأ من أكبر موظف الى اصغر موظف ولدي 7 فقط سكرتيري وموظف الخدمات و5 آخرين، وأحدهم د. عبدالسلام العنزي عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت.

عندي قانون يحكمني وهو ديوان الخدمة ويتم التدقيق على مرتين، أحد النواب أعطاني (سي. ڤي) الشخص واتصلت به وقلت له سامحني لا أستطيع أما الذنب ما عندي. ولا نمشي أحد ضد القانون و«حريمتك» لن تدخل بالواسطة، ولدي دراسات 3 للعلاقات العامة وعندما انتهت مدته رجع مدير مكتبي وهذه صلاحياتي ولا توجد مخالفة أبدا، فلماذا هذه الصيحة؟

أنا لا أُعين بل يستطيع الاستعانة ولمدة قليلة، الأخ طلال القحطاني قضى مدته وراح والحديث عن المستشار ليس موجودا في الاستجواب. أنا يتم استجوابي على النوايا.

أما محور الميزانيات فهو غير دستوري فأي ميزانية تكتب في استجواب لابد أن تحدد وفق حكم المحكمة الدستورية ولكنه لم يحدد أي ميزانية ولا أي عام.

أقدر ان النواب لديهم جدول مزدحم، وكل ما قاله رياض من أوراق لم نجدها في الاستجواب أنا أنكرها ولا أعترف بها خاصة الأوراق التي وضع بها أسماء نواب، رأي النواب مقدر ومحترم.

● عيسى الكندري: لا تقاطعه رياض، نبي يعين أي عين أخوي. كل كلامك كذب وتدليس وزور وبهتان، كان يؤشر ويسوي حركات ويقول «كيفي» أقوله «كيفك» في بيتك وليس هنا.

وزير لا يعرف التفريق بين الحساب الختامي والميزانية.

لم أهتم بترتيبي في الانتخابات، ما يهمني ان أطلع الأول، هو يوصل الصورة ان الاستجواب شخصي ولا بيني وبينك إلا الدستور، أتى بصفقة انتخابية.

من عينك مرزوق الغانم وليس رئيس الوزراء ولن نجامل، ولن نسكت عن فسادك، من مرسوم اختصاصه عندما يقر المجلس قانونا لابد أن يتابعه، يقول «كيفه» يعني انه محمي من رئيس مجلس الأمة الذي عينك.

يمارس الوزير التدليس، انت لا تعرف اي شيء عن بند الضيافة الذي لم تشكل فيه لجنة تحقيق بل

الحكومة ستبقى ممدودة للتعاون البناء والتنسيق مع السلطة التشريعية وتحت ناظر رقابتها الدستورية التي نحرص على تعزيز وجودها وعلى ضمان احترامها ضمن الأطر الدستورية والقانونية الصحيحة

الحكومة تؤكد التزامها بنهجها الثابت في علاقتها مع الدول متمسكة بكيان مجلس التعاون الخليجي ودعمه

كان ولا يزال نهج الحكومة في عملها هو ضرورة الحفاظ على المال العام واتخاذ جميع الوسائل لحمايته وتفعيل محاربة الفساد والقضاء عليه بجميع أشكاله وتجفيف منابعه وضرورة تجسيد النزاهة والشفافية والأمانة في جميع الإجراءات الحكومية

الشباب الكويتي هو ثروتنا الحقيقية التي لا تنضب وهو الرهان الفائز الذي يفرض علينا أن نجاريه في تفوقه وطموحاته وأن نشاركه حيوية نشاطه ورقي أفكاره

جدول يوضح نتيجة التصويت على إسقاط عضوية الطبطبائي والحربش

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع	م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد الفضل	✓			34	عادل الدمخي		✓	
2	أسامة الشاهين		✓		35	عادل الخرافي	✓		
3	أنس الصالح	✓			36	عبدالكريم الكندري		✓	
4	الحميدي السبيعي		✓		37	عبدالله فهاد		✓	
5	باسل الصباح	✓			38	عبدالله الرومي	✓		
6	بخيت الرشيدي	✓			39	عبدالوهاب البابطين		✓	
7	ثامر السويط		✓		40	عدنان عبدالصمد	✓		
8	جابر ا لمبارك	✓			41	عسكر العنزي		✓	
9	جمعان الحربش				42	علي الدقباسي		✓	
10	جنان بوشهري	✓			43	عمر الطبطبائي		✓	
11	حامد العازمي	✓			44	عودة الرويعي	ü		
12	حسام الرومي	✓			45	عيسى الكندري		✓	
13	حمدان العازمي		✓		46	فراج العربيد		✓	
14	حمد الهرشاني	✓			47	فهد العفاسي	✓		
15	حمود الخضير		✓		48	فيصل الكندري		✓	
16	خالد الجراح	✓			49	ماجد المطيري		✓	
17	خالد الشطي	✓			50	مبارك الحريص		✓	
18	خالد العتيبي		✓		51	مبارك الحجرف		✓	
19	خالد الروضان	✓			52	محمد المطير		✓	
20	خلف دميثير	✓			53	محمد الدلال		✓	
21	خليل الصالح	✓			54	محمد الهدية		✓	
22	خليل أبل	✓			55	محمد الجبري	✓		
23	راكان النصف	✓			56	محمد الحويلة		✓	
24	رياض العدساني			لم يشارك	57	محمد هايف		✓	
25	سعد الخنفور		✓		58	مرزوق الغانم	✓		
26	سعدون حماد	✓			59	ناصر الدوسري		✓	
27	سعود الشويعر	✓			60	ناصر صباح الأحمد			
28	شعيب المويزري		✓		61	نايف المرداس		✓	
29	صالح عاشور	✓			62	نايف الحجرف	✓		
30	صباح الخالد	✓			63	هند الصبيح	✓		
31	صفاء الهاشم	✓			64	وليد الطبطبائي			
32	صلاح خورشيد	✓			65	يوسف الفضالة			لم يشارك
33	طلال الجلال		✓		النتيجة النهائية		31	29	

● الحضور 62 ـ ● الموافق 31 ـ ● غير الموافق 29 ـ ● لم يدلوا بأصواتهم 2

السفير السعودي الأمير سلطان بن سعد وسفير الإمارات رحمة الزعابي

الفريق ركن محمد الخضر واللواء فيصل النواف والزميل عدنان الراشد

الأنباء
الاربعاء 31 اكتوبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد يوقع مرسوم دعوة مجلس الأمة

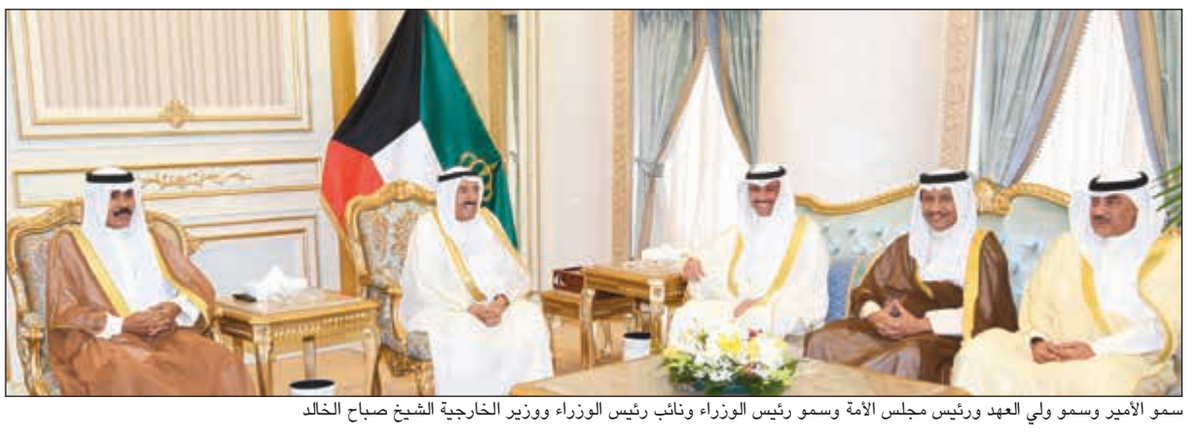
سمو الأمير وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الأمة وسمو رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد

صاحب السمو يتلقى هدية من رئيس مجلس الأمة

سمو ولي العهد يتسلم هدية تذكارية من رئيس المجلس

انتهاء استجواب العدساني للخرافي اكتفاءً بالمناقشة دون طرح ثقة

الشيخ خالد الجراح والشيخ د. سالم الجابر

د. جنان بوشهري وعدنان عبدالصمد والشيخ د. باسل الصباح وم. حسام الرومي ود. محمد الحويلة ومحمد هايف

عن طريق ديوان المحاسبة ووزارة الداخلية.

قلت وأعيد إن الإجابة وصلتني وفي حوزتي وأنت تقول ان السؤال غير دستوري، رئيس الوزراء يخرج من مؤتمر صحافي ويقول انه مستاء من الفساد وكل النواب استنكروا ذلك. ولا أحد يقبل هذا الأمر.

أعيد: ما الإجراءات والجهات التي تمت الاستعانة بها لمعالجة مؤشرات الفساد، وهذا يقول غير دستوري وعندي الإجابة، وأنت ليس لك صلاحية انك تقول دستوري او غير دستوري.

لا يوجد وزير يقول «كيفي»، لكن سوف تصعد بدل المرة ألف انت عينت خارج الرقابة المالية وخارج ديوان الخدمة المدنية.

أما المرأة التي تستحق المنصب والله العظيم لا أعرفها ولكن شعرت انها مظلومة، سوف نتصدى لك ونعرفك حجمك الحقيقي، أتيت بطريقة قذرة.

ما الرسالة التي أوصلها حق الشعب ان اي مهادن للناس يكون صاحب المراتب، وصاحب الحق يُظلم

انت شخص منحط ورخيص أتيت برشوة وصفقة انتخابية وسخة وطريقة قذرة ويجب ان يكون عبرة لغيره وسنوقفه عند حده.

وسنواجه انفعالك بالفعل والكلام القاسي، والإجراءات من كل الأمور التي أنكرها، هذا برلمان وليس «هوشة شوارع».

ومن يوجه لي سهام الانتقاد فليوجه ومن يمدح أقول ألف شكر ومن يذم أقول له: الله يسامحك، مو مثلك جرجرت الكويتيين المغردين الى المحاكم الذين انتقدوك.

أنا تكلمت عن قيود وضعتها لجنة الميزانيات، الحساب الختامي أمر صرف وإجراءات صرفت، والميزانية هي أرقام مقدرة.

لديك 36 ألف دينار وفر، وكان لديك عجز وأخذت من جهة لجهة أخرى.

القانون راح للحكومة في 5 يونيو لكي يتم رده تتكلم عدل نحترمك أو نستجوبك مرة أخرى، لا إنت ولا غيرك يهددني ولا تكلمني بهذه الطريقة، وإذا رئيس المجلس موجود لا تحتمي فيه.

الظلم ظلمات يوم القيامة، وقراراتك اذا ما عدلتها سيأتيك استجواب ثالث ورابع وخامس وسادس.

الموضوع هو كيف أصبح وزيرا وليس اني أطلع الأول في الانتخابات.

النائب اللي يستجوبني اقول له «كيفي» واللي يمدح فيه يعين له.

كل وزير ورئيس الوزراء يتحملون مسؤولياتهم وفق الدستور، يتخاذل الوزير في متابعة القوانين.

● عادل الخرافي: انت اقسمت وما التزمت بقسمك، انت تستعمل بند الاستجواب للدعاية حقك، هذه عدم مصداقية وادخال الحق بالباطل.

هناك 5 اسئلة له وهي غير دستورية والوزراء جاوبوا مع ذلك، اذن هذا يثبت ان الرأي خياري، ولديه سؤالان ذهبا لمكتب المجلس ورفضا.

44 تهديدا بالاستجوابات للوزراء فهذا يستخدم الارهاب السياسي للوزراء.

الشعب الكويتي واع، فمكاني تكليف وليس تشريفا ومن حطني هو مرسوم اميري احترمه.

محاور استجوابك جاوبناها والفريق شكل بقرار وزاري من مجلس الوزراء ومشكورين.

● عادل الدمخي (مؤيدا للاستجواب): عندما سمعنا كلام رئيس الوزراء عن الفساد وانه مستاء وان كل واحد فاسد ينال الجزاء «استأنس» عندما تشوف الافعال نستغرب، ولكن كل واحد يتكلم عن خطأ او توظيف غير كفؤ، عندما تقول ان الاستجواب السابق من السوشيال ميديا فهذا رأي الشارع.

عندما يكون عدم العدل والمساواة في رأس الهرم فهذه البلوى والمصيبة، والكويت كان عدد الوزراء محدودا ويأتي وزير يختلف عن بقية الوزراء فهذا طرح ثقة في الوزراء، فهم لا يثقون فيك والا كانوا اعطوك وزارات وهيئات.

هذه ليست وزارة حقيقية بل مكتب، عندما تكون هناك ترضيات فتأتي على حساب الميزانيات لا تقل هذه الكلمات لعضو مجلس الامة المستجوب، هذا استهزاء بالمجلس واستخفاف بعضو مجلس الامة.

لا يجوز التطاول على عضو مجلس الامة بهذه الطريقة لكن لا يكون هناك استخفاف بالمجلس، لا يمكن السكوت عنه بهذه الطريقة، طريقة الكلام والاتهام بالابتزاز و«على كيفي» هذا كلام مرفوض.

● خليل أبل (معارضا للاستجواب): أقف معارضا للاستجواب ولست مؤيدا للحكومة، فعندما خرج زميلنا الفاضل واستخدم بعض المفردات لم يعترض على هذه الكلمات.

ولأن كثيرا من أخطاء هذه الحكومة لم تستطع معالجتها، وكنت أتطلع أن الاستجواب يحل المشاكل والاستجواب لم يحل هذه المشاكل.

وأربأ بالأخ رياض العدساني انك تنفعل بهذا الشكل.

المسألة ليست ملاحقة باستجواب وراء استجواب وراء استجواب، هذا غير لائق، وصاحب السمو كان هنا الصبح ولا يليق أن نفرط في سمعة المؤسسة وهذه القاعة، لا نلعب بهذا المكان بهذا الشكل، مليارات في قطاعات مختلفة من الدولة في البنك المركزي (أجنبي في الدولة يطلب مني انا بطاقتي المدنية) وهل الفساد بألف وألفي دينار لمستشار في شهرين تقول فساد؟! وين المليارات الضايعة؟

لدينا قضايا للتعليم والصحة والإسكان والنفط والمالية واليوم نضيع 5 ساعات في كلام، اطلب شطب كل المفردات السيئة التي قيلت في قاعة عبدالله السالم.

● عادل الخرافي: لقد أقسمت أمام سمو الأمير والمجلس على احترام الدستور وقوانين الدولة وأرجو من كل من سمع هذا الاستجواب أن يدقق أين المخالفات الدستورية الموجودة فيه، وسأخرجها لكي نعرف من يلتزم بقسمه ومن لا يلتزم بقسمه.

أما بالنسبة للألفاظ فأنا اعتذر فيها، وصار لي 10 أشهر أتعرض لأكثر من 100 لفظ وأي شخص ما يقبل به، وأنا ساكت ولم أصرح.

أرجو من الاخوان أن يدققوا في كل كلمة قيلت، وليست عندي مخالفة واحدة ولذا عندي لكم الحق.

الميزانية لم أخالف فيها.

أتوجه بالشكر للجميع وأعتذر إن أخطأت وإذا لي حق راح آخذه بعدما يأتي التكليف الحقيقي، والله أفضل من ألجأ إليه والحمد لله اني مع هذه الكوكبة من الناس، ويكفيني شرفا اني حصلت على ثقة الأمة وأقول لأسرتي اعذروني لما حاشكم من هذا الكلام، ولكن الحمد لله وإن غدا لناظره قريب.

● مرزوق الغانم: لم أتلق أي اقتراحات وبذلك تنتهي المناقشة وبالتالي ننتقل إلى البند التالي، هناك طلب مقدم من النواب بطلب عرض اقتراح بقانون بشأن تعديل بعض مواد أحكام القانون بشأن الرياضة.

(موافقة)

● الغانم: إذن الرياضة ومن ثم تقرير اللجنة التشريعية.

المجلس يوافق على استعجال مناقشة قانون الرياضة في جلسة اليوم.

ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة، وتلا الامين العام الفقرة التالية بشأن تعديل القانون رقم 87 لسنة 2017 بشأن الرياضة.

● محمد الجبري (وزير الاعلام ووزير الشباب): نظرا لتأخر خارطة الطريق، جاءت التعديلات لاضافة مادة لتنفيذ خارطة طريق اللجنة الاولمبية الدولية ومتطلباتها وهو حذف فقرتين فقط واضافة مادة.

● عبدالله الرومي: مع التقدير، اعتقد ان اللائحة تحكمنا، فاللجنة ليس لها اي صفة، وبالتالي لماذا السرعة هل نحن عميان ونقر بأن قوانيننا فاسدة؟ فلماذا العجلة ولماذا نخالف اللائحة والدستور؟

وحتى الصياغة خطأ فلو حتى نجتمع الاحد ونقرر والقرار لكم وتتحملوا المسؤولية.

● صالح عاشور: كم قانون عدلناه بالرياضة ومازال الوضع كما هو، وخارطة الطريق اوصلتنا الى الحل الامثل لكنهم لا يريدون الاندية الرياضية مخالفة للقانون منذ 6 سنوات بفضل الحكومة والاتحادات كلها مخالفة للقانون، فيكفي هذا الطريق الذي نسير فيه.

● مرزوق الغانم: الايقاف نجح بفضل مجلس الامة، والآن رفع الايقاف مشروط بخارطة طريق مرتبطة بجدول زمني، والنقطة الاولى تحديد النصاب، ورفع عقوبة السجن من القانون، وتأجيله معناه تأخر خارطة الطريق.

● عادل الدمخي: عانينا من ايقاف الرياضة، والمجلس يحسب له إقرار قوانين تساهم في رفع الايقاف، ويتطلب رفع الحبس والشباب الكويتي يريد التواءم مع اللجنة الاولمبية الدولية، وهذا ما سيتحقق بإقرار هذا القانون، اي قانون يخدم الرياضة بعيدا عن اي صراعات شخصية نحن معه ونؤيده.

● أحمد الفضل: المواد مثلما هي والتعديلات شكلية وعقوبة الجزاء كما هي ولا يوجد إلغاء للعقوبة.

● مرزوق الغانم: المادة كلها هي الموجودة في القانون 87 لسنة 2017 والتعديل هو حذف جملة «مدة لا تزيد على شهر».

● أحمد الفضل: الاخ صالح يسأل عن المادة 63، و43 التي تتكلم عن إغلاق المنشأة في حال التسمية باسم اللجنة الاولمبية واللجنة البارالمبية.

● صالح عاشور: معنى ذلك اننا نعاقب النادي والرياضيين بخطأ من مجلس الادارة الذي يفترض حله ونأتي بمجلس ادارة آخر في انتخابات جديدة بدلا من اغلاق الاندية.

ومجلس الادارة اذا اخطأ نغلق ناديي العربي والقادسية، هذا ما يجوز الاخ الرئيس.

● مرزوق الغانم: هناك نقاش على قانون 87 واليوم نحن لسنا بصدد مناقشة هذا الامر، بل اذيلت عقوبة الحبس ونظمت انعقاد الجمعيات العمومية.

● عبدالوهاب البابطين: هذا القانون حصلنا عليه بتوافق من اللجنة الاولمبية الدولية، والتعديلات محددة من اللجنة الاولمبية الدولية ويجب ان نلتزم بها الآن وبعد ذلك المجال مفتوح لأي تعديل آخر.

● محمد الدلال: مع وجود النص السابق في النهاية القضية جوازية للقاضي.

● عادل الدمخي: هذا القانون أتانا باستعجال من الممكن أن يأتي عليه تعديل آخر، ولا نتصور ان يخطئ مجلس الادارة ولكنها غير مقصودة ولا نسمح بإغلاق النادي بسبب خطأ مجلس الادارة.

● مرزوق الغانم: هذا النص المتفق عليه مع اللجنة الاقليمية ولكن اي تعديلات أخرى ممكن في المستقبل.

● محمد الهدية: تم الغاء الحبس مدة لا تزيد عن شهر، فنحن ازلنا الجزاء على الشخص المخالف واتجهت إلى غرامة وإغلاق منشأة.

● مرزوق الغانم: أي نائب من حقه يعطي تعديلا منطقيا، اليوم هذا النص هو المتفق عليه وهناك مواد أخرى من القانون.

● صالح عاشور: قدمت تعديلات بالغاء اغلاق المنشأة.

● أحمد الفضل: مادة اغلاق المنشأة، أزلنا العقوبة واغلقنا المنشأة او مصادرة الاشياء الموجودة فهذه جوازية.

● عبدالله الرومي: مع التقدير لمقدمي الاقتراح في حقيقته هو من اللجنة الاقليمية الدولية والكويت دولة لها سلطان وشعب ودستور هذا النص مطلوب باسم خارطة الطريق والمطلوب نقول «آمين» نحن مع الأسف بفعل فاعل وبفعل عيال الكويت وبتراخي حكومي في اردى حالات الرياضة.

في كل العالم بها تدخل في الرياضة، لكن هنا مطلوب تركيعنا وكنا نقول رأينا بكل حرية ولا نقول آمين للكذابين واللجنة الاولمبية كذابة ومرتشية.

نحن دمرنا الرياضة ودمرنا الكويت في كل مكان وفي كل وزارة، خل تكون لنا وقفة، إذا كنا رجالا حقيقة نملك ارادتنا فلنقل «لا».

● مرزوق الغانم: الموافق على اقتراح صالح عاشور يرفع ايده.

● 11 من 44 عدم موافقة.

● وجرى التصويت على المداولة الأولى وكانت النتيجة موافقة 51، عدم موافقة 8، الحضور 59.

● موافقة على المداولة الاولى.

● وجرى التصويت على المداولة الثانية.

● وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 58، الموافقة 50، عدم موافقة 8.

● موافقة ويحال للحكومة.

تقرير «التشريعية» عن حكم محكمة التمييز بحق وليد الطبطبائي وجمعان الحربش.

انتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة التشريعية بشأن حكم محكمة التمييز بحق النائبين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم.

● يوسف الفضالة: الحديث في هذا الموضوع أصلا غير دستوري، ولم يكن بودنا في نقاش هذا الموضوع في أول يوم، نقاشنا هو نقاش دستوري وإجرائي وقانوني ولا يجب أن يكون نقاشا بالأشخاص أو القضية المطروحة، واليوم قضية مختلفة والأشخاص مختلفين وتنقلب القناعات وتنقلب المعايير.

المعيار الوحيد هو الدستور والقانون والإجراءات اللائحية لأن ما حصل في السابق قضايا مختلفة ولكن الثابت هو الدستور، وعندما نغير معاييرنا يحدث الشكل الحالي.

في السابق كانوا مؤيدين لإسقاط العضوية، واليوم يرفضون إسقاطها، ما يتم اليوم هو قانوني وإجرائي ودستوري فقط، وخلنا نتكلم عما يقول الدستور والقانون واللائحة.

الدستور واللائحة تقول إن هذه العضوية ساقطة، أنا أتكلم عن المادة 82 من الدستور التي تتكلم عن شروط العضوية واللائحة الداخلية، فما بالنا بصدور حكم قضائي بات وحكم نهائي، وقانون الانتخاب يقول تسقط العضوية، وإذا سنصوت على التقرير فهذا التصويت باطل بحكم الدستور.

● علي الدقباسي: نحن أمام حالة استثنائية والكل يعرف أن القضية ليست متعلقة بالدكتور جمعان والدكتور وليد.

القضية قضية عامة، والأشخاص لم يتم شطبهم في الانتخابات والنائبان فازا بثقة الشعب الكويتي والدكتور جمعان ووليد الكل يعرفهم من الشعب ونيتهم طيبة وأنا لا أريد مناقشة حق قضائي ونحن لا نخترق الدستور، والقضية قضية كبيرة وهم الآن مهجرون ونريد طي الصفحة بالكامل ونحن أمام حالة استثنائية وطي الصفحة.

● محمد الدلال: الأمر من شقين الشق الأول دستوري والآخر سياسي ويعتبر شقا مهم في التصويت ولا يمكن أن نعالج الموضوع دون معرفة روح الدستور والأمر ليس عبطيا وهناك أسس وضعت لمعالجة الأمر من خلال تصويت المجلس.

والمؤسسن أكدوا صحة تصويت المجلس وترك الأمر له وتأكيدا لهذا الكلام محضر اعداد اللائحة الداخلية في مجلس 63 جميعهم تحدثوا عن المادة 16 ولا أحد يستطيع إخراج أو إسقاط عضوية دون الرجوع إلى المجلس.

● عادل الدمخي: هناك رأيان حول إسقاط العضوية والمشرع هو من أعطى الحق للمجلس في إسقاط العضوية من عدمها والمادة المتعلقة بهذا الجانب نوقشت وتم الاتفاق على ان المجلس هو له الرأي الأخير في ذلك والإشكال قائم فهناك سلطة تقديرية لمجلس الأمة ونحن كسلطة تشريعية نعلم ان الوضع سياسي بحت في فترة كان هناك اعتراض على قضايا فساد وانتهت الأمور والحدث لدخول المجلس كان حدثا عاما.

● أسامة الشاهين: نتيجة اللجنة التشريعية كانت واضحة بالرفض لإسقاط العضوية وهذا الموضوع شبع نقاش والأمر لابد من تصويت المجلس وموقفنا اليوم هو دفاع عن شخصين فاضلين تعاملنا معهما وكانت لهما صولات وجولات في الدفاع عن المال العام ومحاربة الفساد وجهودهما كانت واضحة، القوانين التي قدمها النائبان وليد وجمعان قوانين في صالح المواطن ونحن موقفنا الآن هو الدفاع عن دستور وعن رجال صانوا هذا الدستور.

● صالح عاشور: السؤال هل ستنتهي القضية بمجرد التصويت على إسقاط عضوية الزملاء النواب وما هو مصير الباقي والتصويت لا يعتبر أن الأمر انتهى وكان الأجدر هو أن يذهب الإخوان في اللجنة التشريعية إلى العفو العام حتى يشمل الكل سواء النواب الحاليين أو السابقين وحتى الشباب والتصويت اليوم لن تقف القضية وتنتهي والموافقة تعتبر سقطة سياسية للمجلس وللجنة التشريعية ولابد من الالتزام بالدستور.

● عودة الرويعي: كنت أتمنى أن أسمع رأي قانوني مجرد والحديث هو عن حكم نهائي وجناية وأتحدى أي شخص يقول إن الجناية لا تسقط الترشح وجميع الاخوة المشرعين والمختصين أكدوا أن اسقاط العضوية هي الأولى وكلا من الدكتور عبدالفتاح حسن ومحمد الفيلي والمجلس دوره فقط يعلن اسقاط العضوية والقضية ليست محل جدال بل هو حكم نهائي وبات.

م. عادل الخرافي يدون ملاحظاته

رياض العدساني متحدثا في الاستجواب

عسكر العنزي وسعود الشويعر

اللواء عدنان السلامة واللواء مشعل المشعل واللواء خالد مضحي الشمري

د. جنان بوشهري وهند الصبيح

رياض العدساني ود.عادل الدمخي ومبارك الحريص

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح

الشيخ صباح الخالد والشيخ خالد الجراح وأنس الصالح ود. نايف الحجرف وخالد الروضان والشيخ د. باسل الصباح ود. حامد العازمي وم. بخيت الرشيدي

الشيخ خالد الجراح وهند الصبيح

مبارك الحريص وم. محمد الهدية

عمر الطبطبائي وفيصل الكندري

المجلس يقرّ تعديل قانون الرياضة ويرفض إسقاط عضوية الطبطبائي والحربش

د. عودة الرويعي

محمد المطير

ماجد المطيري

نايف المرداس

● عبدالوهاب البابطين: نحتاج إلى التركيز على الموضوع لائحيا وموضوعيا نعم حدد القانون شروط العضوية والمشرع وضع هذا الموضوع في عين الاعتبار والموضوع موضوع جدلي ولكن القرار لائحيا يعود للمجلس فإذا كان المستقيل من مجلس الامة يعود إلى المجلس فما بالك بمن يطلب اسقاط العضوية منه ونحن نتحدث بشكل واضح وإذا كان لا يحق للنواب التصويت لماذا وضع الأمر في النهاية للتصويت والأمر نصوص ودستور وقانون، والأمور لا تجزأ على المزاج والمواقف لا تتجزأ.

● أحمد الفضل: لن أتحدث عن التعارض في اللجنة التشريعية ولا عن حديث العم أحمد السعدون وخالد السلطان نحن نتحدث عن التصويت وحادثة الأخ خلف دميثير أصبحت شاهدة على تناقض البعض واللجنة التشريعية داسوا في بطن الدستور ولنفترض أن احد النواب اخذ جنسية أخرى ورفض المجلس اسقاطها ما هو الحل؟ والمواءمة السياسة لابد أن تكون موجودة، والأمر المضحك المبكي أن من كان قبيضا ومنبطحا إبان الفترة السابقة الآن يقدم لهم الشكر من قبل من دخل المجلس اعتراضهم على وجود هؤلاء.

● خالد الشطي: نحن في سابقة تاريخية والبعض الآن يريد أن يعطل مواد الدستور والحالة الاستثنائية وحماية للمؤسسة التشريعية يجب الا تعطل احكام الدستور والبعض يناقش القضية هل أنتم قضاة والحكم نهائي وبات ومن يقول إلا الدستور الآن يحارب الدستور وهذه الاحكام نهائية وباتة والمادة 82 من الدستور والثانية من اللائحة واضحة (ألا يكون عليه حكم جنائي).

● خالد العتيبي: وجودنا اليوم ليس لإبداء الرأي القانوني نحن هنا لا نناقش هذا الأمر والمادة 16 لم توضع هكذا والأمر المطلوب الآن رأي سياسي وليس رأيا قانونيا والموضوع سياسي وتم الحكم على هؤلاء الرجال وانتهى الأمر ودورنا اليوم ان نصوت فقط والهدف من دخول المجلس هدف اصلاحي والاحتقان السياسي هو ما دعا الى ذلك والآراء هي شخصية والقانون اعطى اعضاء مجلس الامة التصويت ولابد ان نطوي هذه الصفحة وهؤلاء الرجال كان هدفهم اصلاحيا فلم يكونوا قبيضة او غير ذلك.

● صفاء الهاشم: نريد أن نسمع الرأي القانوني وكلمة صاحب السمو اليوم كانت واضحة (لن أسمح بالفوضى) وسماء الأربعاء الاسود والحديث عن الرعب الذي عمله هؤلاء وصدر بحقهم حكم نهائي بات وهربوا وتركوا الشباب في السجن ولن نسمح لهؤلاء ومن كسر وذهب لبرج التحرير واليوم وصلوا الى هذا الحال نسيتوا ماذا عملتم أين الرجولة وتلقيتم محاكمة عادلة وقالها الحكيم الأمير ما فائدة الأحكام والمؤسسات إذا لم تطبق وهناك قانون لابد أن يطبق.

● سعدون حماد: الخبراء الدستوريون الذين استعانت بهم اللجنة التشريعية اتفقوا على اسقاط العضوية والسؤال ماذا استندت اللجنة على اسقاط العضوية والحكم بين خلف دميثير والاخ وليد والاخ جمعان مختلفة فالأول عدم نطق الحكم ونحن امام دستور وقانون لابد ان يطبق وليس قضية نوايا والاخ الفيلي اكد ان رفض اسقاط العضوية سيفتح الباب للمواطنين بالذهاب للمحكمة الدستورية.

● عبدالكريم الكندري: الحالة هذه نوقشت وليست جديدة والمادة 16 واضحة وإذا كانت العضوية ساقطة فلماذا بينت المادة انه لا بد للجنة التشريعية ان تجتمع وتقدم تقريرا ويصدر المجلس قرارا والأمر أصبح تصويتا، ومن حق المجلس أن يذهب للتصويت السري وهناك فرق بين الإسقاط والسقوط، فالسقوط هو سبب وفاة مثلا والقضاء قال كلمته في دخول المجلس ولا يجب ان نقدسه.

● عبدالله الرومي: من الصعب علي بهذا المجلس أن أتكلم في هذه القضية وزاملتهم وأمناء وداخلهم نبيل، ولكن ايضا واجبنا محكوم بقوانين ودستور وصحيح الحكم قاس جدا، ولكن صدر وعلينا ان نلتزم بهذا الحكم وما يحكمنا هو الدستور والقانون واللجنة لا تملك كتابة تقرير إذا كان الحكم جناية وهنا فقد شرطا من شروط العضوية ولا بد من اعلان سقوط العضوية والعضوية ساقطة منذ صدور الحكم.

● الحميدي السبيعي: لا أتحدث إلا بالقانون والحديث ان اللجنة التشريعية غير مختصة غير صحيح والأخ عبدالله الرومي سبق وشارك في اللجنة التشريعية والحديث أنهم ربعكم وجماعتكم غير صحيح وما قاله الأخ أحمد السعدون غير صحيح وخاطئ فالصح صح والمادة 16 جاءت عام 62 بأحكام وقتية والنصوص المخصصة تقيد النصوص العامة.

● الرئيس: نحن نفتخر بأن الأمر يناقشه مجلس الامة وهذا فخر وأنا لم اذكر رأيي ولكن اقول رأيي انها ساقطة بكل شكل من الاشكال واحترمت رأي زملائي وسأبديه في التصويت وسأوضح ان المادة 16 تنص على ولا يكون اسقاط العضوية إلا بتصويت اغلبية المجلس، والآن عدد الأعضاء 65 وحتى تسقط العضوية لا بد من 33 عضوا.

ويتلو الأمين العام اسماء الحضور للتصويت: على اسقاط عضوية النائب وليد الطبطبائي:

فيرفض المجلس اسقاط العضوية.

ويتلو الأمين العام اسماء الحضور للتصويت على اسقاط العضوية عن جمعان الحربش:

وجاءت نتيجة التصويت موافق 29، غير موافق 31 عدم اسقاط العضوية.

ويحدد المجلس يوم غد الخميس الساعة العاشرة صباحا لانتخابات اللجان البرلمانية.

● الغانم: ترفع الجلسة إلى يوم الثلاثاء الموافق 13 نوفمبر المقبل.